سرقة التصحيح اللغويّ

إسماعيل محمود القيّام

أستاذ مساعد، قسم اللغة العربية، كلية الآداب والفنون، جامعة فيلادلفيا، الأردن

الملخص

يتناول هذا البحث قضية السرقة العلمية في باب من أبواب علوم اللغة العربية، هو باب ما يعرف بالتصحيح اللغوي في العصر الحديث، ولم يتوقف البحث عند من يعالجون المواد اللغوية التي وقع تداولها بين اللغويين، وإن كان بعض اللغويين اللاحقين لم يضيفوا شيئاً جديداً إلى ما توصل إليه السابقون.

ويتخذ البحث كتاب (فتاوى لغوية) نموذجاً للدراسة؛ إذ يكشف عن أن هذا الكتاب مسروق من ألفه إلى يائه، مع رداءةٍ في الضبط والطباعة والإخراج، وأن مؤلفه قد مارس سطواً ممنهجاً على جهود عدد من اللغويين السابقين الذين ألفوا في التصحيح اللغوي في العصر الحديث، ولا سيما محمد العدناني ومحمد ضاري حمادي. ويُظهر البحث نقلاً ممتداً صفحات كاملة بحواشيها من مؤلفات السابقين بلا إحالة أو إشارة أو تنبيه. كما يظهر أضراباً من المسخ والتشويه اللذين أوقعهما المؤلف على تلك النصوص المنقولة حتى غدت مضللة غير مبينة، بعد أن كانت ناصعة مشرقة في مؤلفات أصحابها الأصليين. ويكشف البحث عن نماذج من التحريف والتصحيف التي أدخلها المؤلف على أحكام السابقين، حتى عادت أحكاماً خاطئة تغذي الناشئة وطلبة العلم بالأحكام الخاطئة والتعابير المشوهة.

المقدمة

لا يقلّ التأليف في التصحيح اللغويّ شأناً عن التأليف في علوم اللغة وآدابها المتنوِّعة من نحو وصرف وبلاغة ونقد؛ فالتصحيح اللغويّ يساعد عامة المثقّفين كالمذيعين والصحفيّين والخطباء، كما يساعد الأدباء والكتّاب على تطوير كفاياتهم اللغويّة للكتابة بلغتهم، والتحدّث بها على الوجه السليم، وتجنُّب الأخطاء التي اعتادوا أن يقعوا فيها لسبب ما.

وقد دأب النّحاة واللغويّون العرب على التأليف في التصحيح اللغويّ منذ نشأة العلوم اللغويّة، فكانت مؤلّفاتهم مراجع يهتدي بالرجوع إليها الباحثون والدّارسون وطلاب المعرفة في عصورهم والعصور اللاحقة، وما زلنا ننتفع بها ونرجع إليها اليوم كما نرجع إلى كتب النّحو واللغة والمعاجم. وقد انتفع بها واهتدى بهديها من كتبوا في التصحيح اللغويّ في العصر الحديث؛ إذ لا يكاد يخلو مؤلَّفٌ من مؤلَّفات الأخطاء الشائعة من الأخذ عن ابن قتيبة (ت276هـ) في أدب الكاتب، أو من الأخذ عن الحريريّ (ت516 هـ) في درّة الغوّاص، أو من الأخذ عن غيرهما، مع الإشارة إلى جهود أولئك العلماء المتقدّمين في كثير من الأحيان[1].

بل أخذ اللغويّون في العصر الحديث بعضُهم عن بعض، فكان منهم من أشار إلى من سبقه بالحديث عن المادّة اللغويّة التي سيناقشها، خاصّةً إذا كان أخذ معلومةً من ذلك السابق عليه[2]. ومنهم من لم يُشر إلى سابقيه إذا كان سينحو منحى مختلفاً عمّن سبقه في معالجة القضايا والموادّ اللغويّة التي سيناقشها[3]. وكان منهم من ناقش بعض الموادّ اللغويّة وضمَّنها كتابَه مع أنّه لم يُضف شيئاً جديداً إلى ما قاله فيها سابقوه[4]، وفي ذلك ما فيه من تضخيم لتراث التصحيح اللغويّ بلا جدوى.

وهذه الطرائق هي - في الأغلب - المتَّبعةُ عند التأليف والكتابة في التصحيح اللغويّ الحديث، أمّا أن يعتمِد اللغويُّ على جهود سابقيه في كلّ صغيرة وكبيرة، فيبني في هذا الباب كتاباً من جهد الآخرين وتعبهم، بالسَّطْوِ

على أفكارهم وعباراتهم، بل بنهْبِ صفحاتٍ كاملة، بحواشيها، خطّتها أقلامُهم، وصفّها بين دفّتي كتاب (مُحلّى) باسمه ولقبه (العلميّ)، مع أنّه ليس له في هذا الكتاب إلا الجمعُ من هذا وذاك، وتحريفُ النّصوص بكثرة ما أوقع فيها من التصحيف، وأخطاء الطِّباعة والأخطاء اللغويّة والعلميّة، فهذا أمرٌ لم يجرِ عليه التصحيح اللغويّ من قبل. وصاحب هذه الطريقة هو الدكتور زين كامل الخويسكي مؤلِّفُ كتاب (فتاوى لغويّة)[5] الذي هو موضوع هذا البحث.

يقع الكتاب في ثمانين صفحةً من القطع المتوسّط، بدأه المؤلِّف بمقدِّمة موجزة في نحو صفحة ونصف الصفحة، وقال في آخرها: "وقد رأى الباحث[6] أنّ أمثل طريقة لتناول مثل هذا الموضوع يمكن أن تكون من خلال:

1 – العربيّة واللحن.

2 – مناقشة ومعالجة عدد من الألفاظ التي خطّأها المحدثون وهي صحيحة.

3 – ما يقترحه البحث من (فتاوى لغويّة).[7]

وقد بدأتُ بتصنيف مآخذي على هذا الكتاب – أوّلَ الأمر– بتوزيعها بين ثلاثة أصناف: منهجيّة وعلميّة ولغويّة. ثمّ رجعت عن هذا التصنيف تجنُّباً للتكرار الذي يخلقه وجود الأنواع الثلاثة من المآخذ في النصّ الواحد، ممّا يقتضي إعادة النصّ مرّةً ثانيةً وثالثةً أحياناً للاستشهاد به على الخطأ في الجانبين الآخَرَين. ثمّ إنّ القراءة الشاملة للنصّ – في نظري – تجعل القارئ أكثر قدرةً على مشاركة الباحث في الحكم على النصّ.

لذلك جعلت ملحوظاتي على الكتاب في ثلاثة مباحث، اثنان منها يختصّان بالقسمين الأوّلين من الكتاب، والثالث يكون للمآخذ العامّة على الكتاب، وذلك على النّحو الآتي:

- المبحث الأوّل (سرقة التمهيد).
- المبحث الثاني (سرقة النّقد اللغويّ).
- المبحث الثالث (مآخذ عامّة).

وأمّا القسم الثالث الذي جعل المؤلِّفُ عنوانَه (ما يقترحه البحث من فتاوى

لغويّة)، فلم أُفرد له قسماً خاصاً من البحث؛ لأنّه جاء خاتمةً للكتاب؛ إذ لخّص فيه المؤلِّف الفتاوى اللغويّة التي قدّمها في القسم الثاني، مع تقديم بعض المقترحات للنهوض باللغة العربيّة.

المبحث الأوّل (سرقة التمهيد)

جاء القسمُ الأوّل من الكتاب بعنوان (العربيّة واللحن)، وقد جعل المؤلِّفُ هذا القسمَ تمهيداً للكتاب، بيّن من خلاله بداية شيوع اللحن في اللغة العربيّة، وأشهرَ من ألّفَ في هذا الميدان من القدماء والمحدثين. وأوّلُ ما سنقف عنده في هذا التمهيد أنّه مأخوذ نصاً من كتابين، أشار المؤلِّف إلى أحدهما إشارةً سريعةً تُوهِمُ أنّه أخذ منه عبارةً واحدةً مع أنّه أخذ منه صفحات عِدّة، ولم يُشر إلى الآخر في أيّ موضع من الكتاب، حتّى قائمة المصادر والمراجع لم تتضمّن اسمَ ذلك الكتاب أو اسمَ مؤلِّفه.

وحتّى نتبيّن هذين العلمَين اللذين أخذ المؤلِّف تمهيده منهما، ومواقعَ السرقة من كتابيهما، لا بدّ من دراسة نصوص ثلاثة من كتاب (فتاوى لغويّة)، والاستشهاد بها، على طولها، حتّى يتمّ ربط التمهيد بأصوله من مؤلَّفات السابقين.

النصّ الأوّل

استهلّ زين الخويسكي التمهيد بقوله[8]:

" لا مجادلة على الإطلاق في أن اللغة أحد الأركان الكبرى التي تقوم عليها الحياة، حياة الأفراد وحياة الأمم. . . وتعد العربية من أعظم اللغات التي عرفها الإنسان ومن أوسعها، وهي من أكبرها حظاً من العناية والاهتمام اللذين تجليا بشكل ملموس في تلك (المكتبة) اللغوية التي أبدعتها الحضارة الإسلامية خلال قرون متطاولة. وكانت منذ البدء دليلاً جلياً على أصالة متمكنة وعمق بعيد. . . فتبوأت مكاناً علياً في الدراسات اللغوية الحديثة من [9]وصرفية

ونحوية ودلالية، ما نراه ماثلاً في أقدم أثر لغوي عربي وصل إلينا (الكتاب) لسيبويه إمام النحاة.

كان وراء ذلك في العربية ظاهرة طارئة عليها، هددت كيان الأمة بالتفكك والاضمحلال؛ لأنها هددت كيان هذه اللغة بذلك المصير، إنها ظاهرة الانحراف عن سنن الفصحى والوقوع فيما اصطلح عليه بـ (اللحن).

ولم تكن تلك اللغة إلا لغة القرآن الكريم، وهو مدار الحضارة الإسلامية، ومحور وجودها، فلا بد من النهضة بوجه هذا الخطر، وقد كان إذ أبدع النحو العربي ميزاناً للسان، ثمّ قامت حركة تجري مع النحو مسجّلة في ملاحظة ومراقبة، مدى النجاح الذي حققه العلم الجديد في أداء وظيفته وتوجيه الناطقين أو الكتاب، فكان من ذلك تراث غير تراث النحو، ولكنه يسعى إلى ما يسعى إليه من الإصلاح والتنقية، ممتداً معه حيثما امتد لأن الداعي إلى هذا هو الداعي إلى ذلك.

فإذا رأينا كتاب سيبويه أو مقتضب المبرد رأينا إصلاح المنطق لابن السكيت وأدب الكاتب لابن قتيبة **في الحقبة نفسها وفي البيئة نفسها** فقد أدرك أجدادنا عظم ما توارثوا فكانت للغة عندهم منزلتها العالية، وكان لنقلها عندهم شروط، وللاحتجاج بها أيضاً شروط ولروايتها صفات، فكانوا يتحرون الدقة في كل ما يتصل باللغة، وإن أعظم ما يكشف لنا عن ذلك ما كان بينهم من تساؤلات عن كثير من مسائل اللغة.. فالبون شاسع بين ما كانوا عليه وما كانت عليه اللغة وبين ما نحن فيه... فانتشار اللحن والخطأ في اللغة ليس بدعاً ولا جديداً، ولكن الجديد والمبتكر كما يقول مازن المبارك في كتابه (نحو وعي لغويّ جديد، ص184 هو معاندة الحق والإصرار على الخطأ...، فكانوا يحتاطون للخطأ وانتشاره محللين أسبابه واصفين له العلاج.. "[10].

إنّ هذا النصّ، من بدايته إلى قوله: " في الحقبة نفسها وفي البيئة نفسها" (السطر الثاني من الفقرة الأخيرة)، هو بداية مقدّمة كتاب (حركة التصحيح اللغويّ في العصر الحديث) لمحمد ضاري حمادي[11]، وسأنقل نصّ حمّادي هنا تأكيداً للتّطابق الحاصل بين النصّين، إذ يقول:

" لا أحسب أحداً يجادل في أن اللغة أحد الأركان الكبرى التي تقوم عليها الحياة، حياة الأفراد وحياة الأمم، حتى لقد أرجع بعض العلماء حياة الإنسان إلى أمرين اثنين: اليد واللغة، فقال هنري بر: "اليد واللغة فيهما تنحصر البشريّة". وقد أدرك الإنسان في مختلف مراحله الحضارية هذه الحقيقة، فكان البحث اللغوي الضارب في أعماق التاريخ البشري دليلاً على مدى ما أولته تلك الحضارات لأداتها الأولى (اللغة) من عناية وصيانة. وتعد العربية من أعظم اللغات التي عرفها الإنسان ومن أوسعها، وهي من أكبرها حظاً من العناية والاهتمام اللذين تجليا بشكل مذهل في تلك (المكتبة) اللغوية التي أبدعتها الحضارة الإسلامية خلال قرون متطاولة. وكانت منذ البدء دليلاً ملموساً على أصالة متمكنة وعمق بعيد.,. فتبوأت مكاناً علياً في الدراسات اللغوية الحديثة الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية، ما نراه ماثلاً في أقدم أثر لغوي عربي وصل إلينا (الكتاب).

كان وراء ذلك في العربية ظاهرة طارئة عليها، هددت كيان الأمة بالتفكك والاضمحلال؛ لأنها هددت كيان هذه اللغة بذلك المصير. إنها ظاهرة الانحراف عن سنن الفصحى والوقوع فيما اصطلح عليه بـ (اللحن).

ولم تكن تلك اللغة إلا لغة القرآن، وهو مدار الحضارة الإسلامية، ومحور وجودها، فلا بد من النهضة بوجه هذا الخطر، وقد كان؛ إذ أبدع النحو العربي ميزاناً للسان، ثمّ قامت حركة تجري مع النحو مسجّلة، في ملاحظة ومراقبة، مدى النجاح الذي حققه العلم الجديد في أداء وظيفته وتوجيه الناطقين أو الكتاب، فكان من ذلك تراث غير تراث النحو، ولكنه يسعى إلى ما يسعى إليه من الإصلاح والتنقية، ممتداً معه حيثما امتد؛ لأن الداعي إلى هذا هو الداعي إلى ذاك.

فإذا رأينا كتاب سيبويه أو مقتضب المبرد مثلاً رأينا إصلاح المنطق لابن السكيت وأدب الكاتب لابن قتيبة، في الحقبة نفسها وفي البيئة نفسها" [12].

ومع هذا التطابق بين النصّين فإنّ المؤلِّف الخويسكي لم يُشر من قريب أو من بعيد إلى محمد ضاري حمادي أو إلى كتابه، ولا أجدني محتاجاً في هذا

المقام إلى التنبيه على سرقة النصّ من صاحبه، فهذا أمر أوضح من أن يُبيَّن، ولكنّي أشير إلى ذلك المسخ الذي أوقعه المؤلِّف على النصّ الأصيل، وذلك عندما حذف علامة الترقيم (الفاصلة المنقوطة) بعد جملة (وقد كان؛) الواقعة في السطر الثاني من الفقرة الثالثة، وهي جملة تامّة قائمة برأسها، ويبدو أنّ المؤلّف لم يستطع أن يتبيّن أنّ (كان) فيها قد وقعت تامّة، فحذف علامة الترقيم التي وضعها صاحب النصّ الأصليّ. وحذفَ كذلك الفاصلة التي وقعت قبل الجملة المعترضة (في السطر الثالث من الفقرة نفسها) فأصبحت العبارة عنده:

- ثمّ قامت حركة تجري مع النحو مسجّلة في ملاحظة ومراقبة، مدى النجاح الذي حققه العلم الجديد.

وأصلها عند صاحبها كما رأينا في نصّه:

- ثمّ قامت حركة تجري مع النحو مسجّلة، في ملاحظة ومراقبة، مدى النجاح الذي حققه العلم الجديد.

ولعلّ الخويسكي لم يقبل بحسّه اللغويّ " السليم " وقوعَ الفاصلة بين الاسم وحرف الجرّ، ولو وضع المؤلّف شَرْطَةً مكان الفاصلة لعرفها وما حذفها.

هذا عملُ المؤلِّف في مجال الحذف من النصّ، وأمّا في مجال الزيادة فقد زاد على النصّ الأصيل، وذلك عندما أغفل حمادي ذِكر سيبويهِ صاحبِ (الكتاب) والتعريف به فقال: "أقدم أثر لغوي عربي وصل إلينا (الكتاب)" فعرّف الخويسكي القرّاء به وزاد على النصّ قوله: (لسيبويه إمام النحاة)[13].

وإذا تحصّل لدينا أنّ النصّ السابق منقول، في جزئه الأول، كما بيّنّا من كتاب (حركة التصحيح اللغويّ في العصر الحديث) من دون إشارة أو إحالة، فإنّ بقيّة النصّ (من قوله: فقد أدرك أجدادنا عظم ما توارثوا. . . إلى نهاية النصّ) هو منقول من كتاب (نحو وعي لغويّ) لمازن المبارك[14]. يقول المبارك: "**لقد أدرك العرب عظمة ما توارثوا فكانت للغة عندهم منزلة عرفها القاصي والداني، وكان لنقلها عندهم شروط وللاحتجاج بها شروط، ولرواياتها**

صفات، وكانوا يتحرجون ويدقّقون صيانة منهم لحرمة اللغة، ونأياً بألسنتهم عن الخطأ بها. ولقد رأيناهم يتساءلون فيما بينهم عن كثير من مسائل اللغة ويسافرون وراء حقائقها، فأين هم من مثقّفينا الذين يأتي الصواب إليهم دون أن يسافروا وراءه.,. على أنّ انتشار اللحن والخطأ في اللغة ليس بدعاً ولا جديداً، ولكن الجديد والمبتكر هو معاندة الحق والإصرار على الخطأ. وأمّا انتشار الخطأ فكانوا يحتاطون له ويحللون أسبابه، ويضعون له علاجه "[15].

فقد نقل الخويسكيّ هذا النصّ عن المبارك، مع تغيير بعض مفرداته إلى أخرى من لغته، إيهاماً وتلبيساً. لكنّه مع ذلك أنصف المبارك قليلاً بالقياس إلى ما فعل مع محمّد ضاري حمّادي؛ فنسب إلى المبارك قوله عن اللحن والخطأ: " ولكنّ الجديد المبتكر هو معاندة الحقّ والإصرار على الخطأ" ونصّ في المتن على أنّ هذا القول للمبارك، فقال: " فانتشار اللحن والخطأ في اللغة ليس بدعاً ولا جديداً، ولكن الجديد والمبتكر كما يقول مازن المبارك في كتابه (نحو وعي لغويّ جديد، ص184 هو معاندة الحق والإصرار على الخطأ"[16] وكأنّ بقيّة النصّ هو له وليس للمبارك كما رأينا. هذا إلى أنّ كتاب المبارك هو (نحو وعي لغويّ) وليس (نحو وعي لغويّ جديد) كما ذكر، وإنّ ذِكْره في المتن مخالف لمنهج التوثيق الذي يقضي بأن يكون اسم الكتاب ومعلوماته في الحاشية لا في المتن، وقد اعتمد المؤلِّف هذا المنهج أحياناً وحاد عنه أخرى.

النصّ الثاني

وممّا يدلّ على أنّ المؤلِّف يحاول إيهام القارئ بأنّ النصّ له هو دون غيره، قولُه بعد النصّ السابق مباشرة: " وإلى ما سبق أن ذكرنا نضيف هنا أنّه"[17]. فالمتوقّع هنا- على الأقلّ- أنّ ما سيضيفه (إلى ما سبق أن ذَكَرَ!) سيكون منه هو، إلا أنّ الذي أضافه لا يُصدّقُ ذلك، فقد رجع ينقل عن المبارك نقلاً حرفياً[18] بلا إشارة لا في الحاشية ولا في المتن هذه المرّة، فقال:

" ما وُضع علم النحو وقواعده إلا بسبب من انتشار اللحن وشيوع الخطأ فضلاً عمّا كان يقوم به العلماء من تصحيح لألفاظ المتكلمين على ما قدّم

الكسائيّ المتوفّى سنة 192هـ وهو من أوائل من ألّفوا في لحن العامة، وهو بتحقيق أ.د. رمضان عبد التوّاب، وابن السكيت المتوفّى سنة 244هـ حيث نبّه على كثير ممّا تغلط فيه العامّة في كتابه (إصلاح المنطق) وتبعه السجستاني المتوفّى سنة 248هـ فيما وضع في كتابه (أدب الكاتب) على بعض ما تخطئ فيه العامّة. . . وألّف أبو بكر الزبيدي المتوفى سنة 379هـ كتاب (لحن العامة) وألّف أبو حفص عمر بن خلف بن الصقلّي المتوفّى سنة 501 هـ كتابه (تثقيف اللسان وتلقيح الجنان) وألف ابن هشام اللخميّ المتوفّى سنة 577هـ كتاب (المدخل إلى تقويم اللسان وتعليم البيان)، وكانت هذه الكتب الثلاث الأخيرة بتحقيق الأستاذ الدكتور عبد العزيز مطر. .

ولم يتوقّف الأمر عند لحن العامّة فكان هناك لحن الخاصّة والذي ظهرت الحاجة إلى التأليف فيه. ومن ذلك كتاب (لحن الخاصّة) لأبي هلال العسكري المتوفّى سنة 395هـ وكتاب (تثقيف اللسان) لابن مكي الصقلّي المتوفّى سنة 501هـ وكتاب (درّة الغوّاص في أوهام الخواصّ) للحريري المتوفّى سنة 516هـ تحقيق المستشرق الألماني هنريش ثوربكة، طبع ليبزج سنة 1871م، وقد أعادت طبعه بالأوفست مكتبة المثنّى ببغداد وكتاب (المدخل إلى تقويم اللسان) لابن هشام اللخميّ المتوفّى سنة 577هـ، وكتاب (تقويم اللسان)لابن الجوزي المتوفى سنة 597هـ، فضلاً عمّا قدّمه ابن كمال باشا المتوفّى سنة 940هـ في كتابه (التنبيه على غلط الجاهل والنبيه) "[19].

ويمكن الرجوع إلى نصّ المبارك الأصليّ في كتابه[20]، وسأكتفي هنا اختصاراً بأن أستشهد منه بما يحتاج إليه البحث للتدليل على مبلغ التشويه الذي أحدثه المؤلِّف على النصّ الأصليّ. إذ يبدأ النصّ عند المبارك بقوله: "**لقد كان وضع علم النحو وقواعد اللغة بسبب من انتشار اللحن وشيوع الخطأ. بل تجاوز العلماء وضع القواعد والأحكام إلى تصحيح ألفاظ المتكلمين؛ وذلك أنّهم رأوا مخالطة الخاصّة والمثقّفين والمتعلّمين للعامَّة تؤثّر في لغتهم، وتصيب بعض ألفاظها بالتصحيف والتحريف والخطأ، فبادروا إلى لغة العامّة يؤلّفون في بيان لحنها ويصحّحون ألفاظها، وكان من أوائل المؤلفين في لحن العامة الكسائيّ**

المتوفّى سنة 192هـ"[21]. فقد جعل المبارك انتشار اللحن والخطأ سبباً من أسباب وضع علم النحو وقواعد اللغة، كما رأينا في عبارته بداية هذا النصّ، وكما هو معروف عند شُداة الدرس النحويّ، إذ تضافر عدد من العوامل التي أدّت إلى نشوء علم النحو ووضع قواعد اللغة. إلا أنّ المؤلّف الحريص على إجراء بعض التحوير على النصوص الأصليّة قد وقع في الخطأ أسيراً لأسلوب الحصر، حين أجرى بعض التغيير على العبارة لتصبح: (ما وُضع علم النحو وقواعده إلا بسبب من انتشار اللحن وشيوع الخطأ)، وربّما أوقعه في ذلك عدمُ معرفته دلالةَ أسلوب الحصر الذي استخدمه.

ثمّ اختصر الخويسكي عبارات المبارك الأخرى بنصٍّ ركيك على النحو الآتي: (فضلاً عمّا كان يقوم به العلماء من تصحيح لألفاظ المتكلمين على ما قدّم الكسائيّ المتوفّى سنة 192هـ وهو من أوائل من ألّفوا في لحن العامة وهو بتحقيق أ.د. رمضان عبد التوّاب)؛ فليس من معنى لقوله: (على ما قدّم الكسائيّ)، وليس من سبيل لربطها بما سبقها من كلام. وكعادة المؤلِّف آثر أن يعرِّف بمحقِّق كتاب (ما تلحن فيه العوام) للكسائيّ، فألحق تعريفه به في المتن، فقال: (وهو من أوائل من ألّفوا في لحن العامة وهو بتحقيق أ.د. رمضان عبدالتوّاب)؛ فالضمير (هو) الأوّل يعود على الكسائيّ الوارد ذكره سابقاً، أمّا الضمير (هو) الآخَر فالمُفترض أن يعود على كتاب الكسائي، وإلا كان عائداً على ما عاد عليه الضمير الأول (الكسائيّ)، فيكون رمضان عبد التوّاب محقّقاً للكسائيّ على ذلك، وهو غير المراد.

وقد نسب - وهو ينقل عن المبارك - كتابَ (أدب الكاتب) إلى السجستاني، مع أنّ المبارك نسب إلى السجستاني (ما يلحن فيه العامّة)[22]، وإلى ابن قتيبة (أدب الكاتب) كما هو معروف. ولا يقلّ هذا الخطأ في نسبة الكتاب إلى غير صاحبه أهميّةً عن الخطأ في تبديل المفردات، من لدن المؤلِّف، مع عدم مراعاة ما يقتضيه التغيير والتبديل من ضرورة التغيير في متعلِّقات الأفعال المُبدَلة، إذ لا يتبيّن القارئ المقصودَ من تعدية الفعل (وضع) بـ(على) في قول الخويسكي: (وتبعه السجستاني المتوفّى سنة 248هـ فيما وضع في كتابه (أدب

الكاتب)[كذا] على بعض ما تخطئ فيه العامّة) حتّى يرجع إلى نصّ المبارك الأصليّ فيجد العبارة: "**وتبعه السجستاني المتوفّى سنة 248هـ فوضع كتابه (ما يلحن فيه العامّة) وكذلك نبّه ابن قتيبة المتوفّى سنة 271هـ على بعض ما تخطئ العامّة فيه**"[23]. فحرف الجرّ (على) استُخدم في موضعه عند المبارك واسطةً للفعل (نبّه)، لكنّ سوء النّقلِ وخبْطَ العشواء جعله واسطةً للفعل (وضع) كما رأينا في نصّ الخويسكي.

وأتمّ الخويسكي نقلَ النصّ عن مازن المبارك الذي وضع إشارةً في موضع معيّن، وقال في الحاشية: "وقد نُشرت الكتب الثلاث[كذا] الأخيرة[24] بتحقيق الأستاذ الدكتور عبد العزيز مطر "[25]. فرفع الخويسكي هذه العبارة من حاشية المبارك إلى متنه قائلاً: (وكانت هذه الكتب الثلاث[26] الأخيرة بتحقيق الأستاذ الدكتور / عبد العزيز مطر). ولم يلتفت إلى أنّ الكتاب الأوّل، من هذه الكتب الثلاثة، هو بتحقيق رمضان عبد التوّاب، وأنّ عبد العزيز مطر أعاد نشره[27].

وآخِر ما نشير إليه في هذا النصّ أنّ المؤلِّف حين عدّد كتبَ لحن العامّة التي نقلها عن المبارك ذكَرَ من بينها كتاب (تثقيف اللسان وتلقيح الجنان) لابن مكّي الصّقلّي، وكتاب (المدخل إلى تقويم اللسان وتعليم البيان) لابن هشام اللخميّ. ثمّ انتقل بعدها – كما رأينا في النصّ – إلى تعداد كتب لحن الخاصّة فأعاد ذِكْر هذين الكتابين بينها مرّةً أخرى، ولكنّه هذه المرّة اختصر اسمَ ابن مكي الصّقلّي واسمَ كتابه، فقال: "وكتاب (تثقيف اللسان) لابن مكي الصقلي"، وذلك بعد أن تابع المباركَ في المرّة الأولى بذِكر كُنية الصقلي واسمه واسم كتابه كاملين بقوله: "وألَّف أبو حفص عمر بن خلف بن[28] الصقلي المتوفّى سنة 501هـ كتابه (تثقيف اللسان وتلقيح الجنان)"، واختصر كذلك اسمَ كتاب ابن هشام اللخميّ، فبعد أن كان وهو في لحن العامّة (المدخل إلى تقويم اللسان وتعليم البيان) أصبح في لحن الخاصّة (المدخل إلى تقويم اللسان)!

ويبدو أنّ المؤلِّف، وقد كان ينقل هذا النصّ عن مازن المبارك من دون إشارة إليه، لمّا ألفى عددَ الكتب التي ذكرها المبارك في (لحن الخاصّة) قليلاً، وكذلك الكتب التي أحال إليها في الحاشية[29]، رجع إلى كتب لحن العامّة التي

نقلها نفسُه قبل أسطر عن المبارك، فاستلّ اثنين منها مختصِراً اسميهما واسمَ مؤلِّف أحدِهما على ما رأينا، ليزيد في عدد كتب لحن الخاصّة.

النصّ الثالث

بعد أن انتهى المؤلِّف - كما رأينا في النصّ الثاني وبعضِ الأوّل - من النّقل عن مازن المبارك عاد إلى صاحب النصّ الأوّل محمّد ضاري حمّادي ينقل عنه من حيث توقّف في النصّ الأوّل[30]، فقال:

" وقد أخفق عصرنا في إيصال القاعدة اللغوية إلى أبناء العربية، فلم تتبع طرائق الأقدمين وقد أثبتت نجاحاً يتمثّل في آلاف العلماء والأدباء الذين أتقنوا العربيّة إتقاناً[31] حتى صار عسيراً التمييز بين رجل العلم ورجل الأدب لغة وبياناً.

وكذلك أضاع المحدثون طرائق التعليم اللغوي الحديث، وقد أثبتت نجاحاً في ديار الشرق والغرب، وصار الأمر مألوفاً هناك، فلا استهانة باللغة ولا تملُّص من أصولها أو حدودها المرسومة الملزمة.

هنا ضاعت رسوم العربية على ألسنة الخاصة قبل العامّة، وفي أقلام الكتاب والشعراء فاشتدت حركة الإصلاح في مقاومة الخطأ اللغويّ المستشري، وتوغلت في كل ميدان، وكان لها تراث عزيز[32] غريب السّعة، لا يخفف هذه الغرابة إلا سعة الخطأ واستشراؤه، غير أنّ بعض هذا التراث مستور غير منظور، ومطوي غير منشور لم تصل إليه يد لإخراجه من مخابئه المخطوطة، ومجاهله المطبوعة، في آثار نادرة، ومباحث كامنة في بطون الصحافة القديمة من الجرائد والمجلات " [33].

وهذا النصّ هو تتمّة الجزء الذي نقله عن محمّد ضاري حمّادي، كما بيّنا في النصّ الأوّل، وسأثبت نصّ حمّادي هنا تيسيراً على من سيحاول أن يجد فرقاً بين الأصيل والمنقول، يقول حمّادي:

"**وقد أخفق عصرنا في إيصال القاعدة اللغوية إلى أبناء العربية، فلم تتبع طرائق الأقدمين وقد أثبتت نجاحاً يتمثّل في آلاف العلماء والأدباء الذين أتقنوا العربيّة إتقاناً حتى صار عسيراً التمييز بين رجل العلم ورجل الأدب لغة أو بياناً.**

وكذلك أضاع المحدثون طرائق التعليم اللغوي الحديث، وقد أثبتت نجاحاً في ديار الشرق والغرب، وصار الأمر مألوفاً هناك، فلا استهانة باللغة ولا تملُّص من أصولها أو حدودها المرسومة الملزمة. هنا ضاعت رسوم العربية على ألسنة الخاصة قبل العامّة، وفي أقلام النّاثرين قبل الناظمين، فاشتدت حركة الإصلاح في مقاومة الخطأ اللغويّ المستشري، وتوغلت في كل ميدان، وكان لها تراث غزير غريب السّعة، لا يخفف هذه الغرابة إلا سعة الخطأ واستشراؤه، غير أنّ بعض هذا التراث مستور غير منظور، ومطوي غير منشور، لم تصل إليه يد لإخراجه من مخابئه المخطوطة، ومجاهله المطبوعة، في آثار نادرة، ومباحث كامنة في بطون الصحافة القديمة من الجرائد والمجلات" (34).

ولا يخفى ما في هذه الطريقة من تدليس واضح وتمويه جليّ؛ فالمؤلِّف يأخذ مرّةً من هذا الكتاب ومرّةً من ذاك، ظناً منه أنّ أمره لن ينكشف، إذ لم يُشر إلى صاحب النصّ أيّة إشارة، بل جعل النصَّ ملكاً له؛ ربّما لأنّه استبدل بكلمتي (الناثرين والناظمين) عند حمّادي كلمتي (الكُتّاب والشعراء)!

ويبدو أنّ المؤلِّفَ - عندما يسطو وينقل - يكونُ أكثرَ تحرُّزاً مع المؤلَّفات المشهورة منه مع المؤلَّفات التي يظنّ أنّها غير مشهورة لدى الباحثين والدّارسين؛ إذ أشار إلى مازن المبارك - وإن كانت إشارةَ المذعور - في موضع من المواضع التي نقل فيها عنه؛ لأنّ مؤلَّفات المبارك معروفة يمكن أن تُكشف السّرقة منها، أمّا كتاب محمّد ضاري حمّادي - على جليل قدره وعظيم الجهد المبذول فيه - فهو أقلّ شهرةً من مؤلّفات المبارك، لذا ظنَّ أنّه لن يتنبّه أحدٌ إلى سرقته منه، فبدأ يكيل منه بالكبير وبالصّغير، بلا خجل أو وجل، حتّى إنّ حمّادي وضع حاشيةً عند قوله في هذا النصّ: (حتى صار عسيراً التمييز بين رجل العلم ورجل الأدب لغة أو بياناً). قال فيها: (ينظر إلى: مدرسة البصرة النحويّة (ص412-417 بشأن طرائق تدريس العربيّة عند الأوائل مستقاة من كتاب سيبويه ومقتضب المبرّد)، فوضع الخويسكي إشارةً في الموضع نفسه عنده، ونقل حاشيةَ حمّادي هذه في حاشيته كما هي. أي أنّه ينقل النصوص بحواشيها.

ومن غرائب نقله هنا أنّه ظلّ يمشي مع حمّادي حرفاً حرفاً وكلمةً كلمة،

حتّى انتهى حمّادي إلى القول عقب النصّ السابق: "فجعلت ذلك غايةً من غايات هذه الرسالة[35]، وعملت على أن أنفض عنه[36] تراباً تراكم، وأن أخرجه من الظلمات إلى النور، في تبويب لم يسبق الكشف ولم يعتسف الإخضاع. . . "[37]، فتوقّف الخويسكي عن النقل عندما بدأ حمّادي وصفَ عمله في رسالته، متناسياً أنّ الكلام الذي نقله عن غياب العناية بتراث التصحيح اللغويّ كان قبل أن يُعدّ حمّادي رسالته. وكان حرياً به ألّا يظلم الرجل مرّةً أخرى فيقول – بعد خمسة عشر عاماً[38] – من نشر كتاب حمّادي: إنّ هذا التراث ما زال في مخابئه ومجاهله وفي بطون الصحف والمجلات، مع أنّ هذا الوضع كان قائماً قبل أن يُعدّ حمّادي أطروحته.

وآخِر تعليق على هذا النصّ أنّ المؤلِّف قد وضع إشارةً في آخره، أي عند قوله: (الجرائد والمجلات)، ثمّ كتب حاشية طويلة (نحو اثني عشر سطراً) عن النقد اللغويّ الذي كان يُنشر في الجرائد والمجلات، وقد يظنّ من يقرأ هذه الحاشية أنّها للمؤلِّف؛ لأنّه لا يجدها عند حمّادي في الصفحة التي نقل منها المؤلِّف نصّه. وهي، في الحقيقة، لحمّادي نفسه، ولكنّ بينها وبين هذا النصّ نحواً من ثلاثين صفحة[39]، وهي عند حمّادي متنٌ لا حاشية. فالمؤلِّف يطرق كلّ سبيل للتعمية على القارئ كي لا يهتدي إلى المواطن التي سرق منها، وكي يظلّ القارئ منخدعاً بأنّ هذا الجهد هو جهده.

ويكتفي البحث بما تقدّم للتدليل على سرقة المؤلِّف تمهيدَه من الآخرين بلا إشارةٍ [40] في الغالب الأعم، أو بإشارةٍ خاطفة تدلُّ على السرقة أكثر من دلالتها على الأمانة العلميّة والتوثيق المنهجيّ[41].

المبحث الثاني (سرقة التصحيح)

جاء القسم الثاني من الكتاب في نحو خمس وأربعين صفحة[42]، وعنوانه (من الألفاظ التي خطّأها المحدثون وهي صحيحة)، وهو لُبّ الكتاب ومادّته. ولكي لا نعتسف الطّريق فنأخذ على المؤلِّف شيئاً ليس من عمله، أو ممّا ألزم

نفسَه به في مقدّمة كتابه وتمهيده، فإنه لا بدّ لنا من الرجوع إلى المقدِّمة والتمهيد لنتبيَّن معالم منهجه وخطّته التي سيسير عليها في تأليف كتابه.

فالكتاب، في الأصل، كما يقول المؤلِّف، "بحث لمجلّة علميّة"[43]، وشروط البحث العلميّ الذي يُقدَّم إلى مجلّة علميّة معروفةٌ لا تخفى. وقد بيَّن المؤلِّف منهجه في هذا الكتاب بقوله: "وقد اعتمد البحث هنا على ذكر اللفظة[44] المعنيّة ذاتها محدِّداً ما قاله اللغويّون حين تخطئتها والصواب الذي وضعوه بدلاً منها مع إيراد ما اعتمدوا عليه من أدلّة وشواهد تدلّل على صحّة ما ذهبوا إليه. . .[45] ثمّ ذكرنا الدّليل على صحّة ما ذهب إليه البحث في تحديد وجه الصّواب لهذه الألفاظ وأنّها صحيحةٌ ولا خطأ فيها، وذلك من خلال ما ورد عن اللغويّين والنّحاة والكتّاب. . . ثمّ اختتمنا القول في نهاية كلّ لفظة بما أفتى به البحث تجاهها"[46].

ويمكن أن نحدّد عمل المؤلِّف في كتابه، كما صرّح في هذا النصّ، بالنّقاط الآتية:

أولاً- استخراج الاستعمالات التي خطّأها اللغويّون المحدثون.

ثانياً- تحديد أقوال المحدثين في تخطئتها، والصّواب الذي يقترحون أن يكون بديلاً عنها.

ثالثاً- إيراد أدلّة المخطِّئين وشواهدهم على صحّة ما ذهبوا إليه عند تخطئتها.

رابعاً- تأكيد المؤلِّف صحّةَ هذه الاستعمالات المُخطّأة.

خامساً- استشهاده لإثبات صحّتها بما ورد عن اللغويّين والنحاة والكتّاب[47].

سادساً- فتوى البحث تجاه كلٍّ منها.

ومعنى ذلك أنّ المؤلّف سيعتمد على مؤلَّفات التصحيح اللغويّ في استخراج بعض الاستعمالات التي خطّأها اللغويّون، وهو يرى أنّها صحيحة. ثمّ يورد أدلّتهم على خطئها، وأدلّته على صحّتها.

أي أنّه سيسير باتّجاه مخالفٍ للّغويّين المخطِّئين، وسيعود من حيث انتهوا على النحو الآتي:

المخطِّئون: الاستعمال المُخطّأ ← الوجه الصواب المقترح ← أدلّة المخطِّئين

المؤلِّف: فتوى البحث ← أدلة المؤلِّف وشواهده ← الوجه المخطّأ صواب

وسنحاول هنا أن نتبيّن مدى التزام المؤلِّف بمنهجه، كما صرّح في المقدِّمة والتمهيد، وذلك بمحاولة تلمُّس النقاط السابقة، في هذا القسم من كتابه، من خلال محورين، هما:

- كيفيّة العثور على الاستعمالات التي خطّأها اللغويّون المحدثون.
- معالجة الاستعمال المُخطّأ.

أوّلاً- كيفيّة العثور على الاستعمالات التي خطّأها اللغويّون المحدثون

تكشف دراسة هذا القسم عن أنّ المؤلِّف لم يُراجع كتب التصحيح اللغويّ، ولم يستخرج منها الاستعمالات التي خطّأها اللغويون المحدثون، وإنّما اعتمد على اللغويين الآخرين الذين سبقوه إلى هذا العمل. فقد استدرك اللغويون بعضُهم على بعض، فنصّوا على أنّ مِن سابقيهم، في هذا المجال، مَن خطّأ استعمالات معيّنةً مع أنّها صحيحة[48]، وساق المستدرِكون حججاً وشواهد على صحّة ما ذهبوا إليه من صواب هذه الاستعمالات[49]. فأخذ المؤلِّف تلك الاستعمالات من مؤلَّفات هؤلاء المُستدرِكين.

ولا تتمثّل القضيّة في ادّعاء المؤلِّف أنّه صاحب الكشف عن صحّة الاستعمالات المخطّأة فحسب، وإنّما أضاف إلى ذلك أن أوهمَ القارئ بأنّ أولئك الذين اهتدوا إلى صحّة هذه الاستعمالات هم الذين خطّؤوها، وذلك بأن يفتتح حديثه عن المادة اللغويّة التي يعالجها بقوله (يُخطِّئ المحدثون...) أو (يُخطِّئون...) أو (يُخطِّئ بعضُهم...) ويضع إشارةً عند هذه العبارات، ثمّ يكتب في الحاشية اسمَ المؤلِّف الذي سبق إلى الكشف عن صحّة الاستعمال المُخطَّأ. ومن أمثلة ذلك -وهي كثيرة، بل هي منهجه- قوله في استعمال (أُسقط في يده): "ويُخطِّئون من يقول: أُسقط في يده، أي زلّ وأخطأ وندم وتحيّر، ويقولون إنّ الصواب هو: سُقِط في يده"[50]، إذ وضع إشارة بعد كلمة (يُخطِّئون)، وكتب في الحاشية: معجم الأخطاء الشائعة، ص120)، مع أنّ

محمّداً العدنانيّ ليس هو الذي يُخطّئ هذا الاستعمال، وإنّما هو الذي أخذ على سابقيه تخطئته، وهو الذي ذهب إلى أنّه صواب، وعبارة المؤلِّف هي عينها عبارة العدناني الذي قال في بداية حديثه عن هذه المادّة: "**ويُخطِّئون من يقول: أُسقط في يده، أي: زلّ وأخطأ وندم وتحيّر، ويقولون إنّ الصواب هو: سُقِط في يده**" (51).

وقد يتبادر إلى الذّهن أوّلَ الأمر أنّ المؤلِّف إنّما يريد الاستشهاد بالعدنانيّ على أنّ بعض اللغويّين قد خطّأ هذا الاستعمال، ولم يُرد الإيهام بأنّ العدنانيّ هو الذي خطأه، ولكنّ هذا الخاطر يتبدّد حين نراه يجمع المخطِّئ والمصوِّب في حاشية واحدة، وذلك عند قوله في استعمال الفعل (تأسّس): "يُخطِّئ بعضهم من يقول: تأسّست هذه المدرسة في سنة كذا" (52) – وهذه عبارة العدنانيّ نفسها أيضاً(53)– ثمّ يُحيل في الحاشية إلى معجم الأخطاء الشائعة للعدنانيّ، وإلى كبوات اليراع لأبي تراب الظاهريّ، مع أنّ مصطفى جواد(54) هو صاحب هذه التخطئة، وتابعه فيها أبو تراب الظاهريّ(55). أمّا العدنانيّ فليس له علاقة بتخطئة هذا الاستعمال، بل هو الذي صوَّبه وأجازه.

وعلى هذه الطريقة سار المؤلِّف في كتابه، يلتقط تصويب الخطأ من في مصوِّبه، ثمّ يشير إلى المصوِّب في الحاشية بما يوهِمُ أنّه هو الذي خطَّأه، غير أنّه ربّما خرج عن هذا المنهج الغريب قليلاً، وذلك إن وجد العدنانيَّ يذكر صراحةً اسمَ من خطّأ الاستعمال، فإنّه عندها ينسُب التخطئة إلى صاحبها، كما فعل في مادة (خرج فلان على القانون) إذ قال: " ويُخطّئ الدكتور مصطفى جواد من يقول: خرج فلان على القانون أو النظام" (56)، لأنّ هذه العبارة – ما عدا كلمتي (أو النظام) – هي عبارة العدنانيّ نفسُها(57).

ثانياً – معالجة الاستعمال المُخطّأ

لقد أخذ المؤلِّف مادّته في أقوال المخطِّئين وأدلّتهم على خطأ الاستعمال، كما أخذ الوجه البديل المقترح وأدلّتهم على الصواب عن أولئك الذين اهتدوا قبله إلى صحّة الاستعمالات المُخطّأة، ولم يكن له في ذلك شيء إلا النّقل عن

السابقين، مع مسخ النصوص المنقولة بكثرة الأخطاء اللغويّة والطباعيّة، وحذف علامات الترقيم التي تُيسِّر قراءة تلك النصوص.

وللتدليل على ذلك نسوق نصّين مُمثِّلَينِ للاستعمالات اللغويّة التي ناقشها.

النصّ الأوّل (خرج عن أو على)

قال الخويسكي في قولهم: خرج فلان على القانون: "ويُخطّئ الدكتور مصطفى جواد من يقول: خرج فلان على القانون أو النظام. وقد تابعه في ذلك أبو تراب الظاهري، ويقولان بأنّ الصواب هو: خرج فلان عن القانون أو حاد عنه أو عدل عنه، ونكب عنه نكوباً. . .[58] وقال الدكتور مصطفى جواد ولا يقتصر الخطأ في قولهم: خرج فلان على القانون[59]، على مخالفة التعبير الصحيح، بل يفيد عكس المراد، لأنّ معنى (خروج فلان على القانون) هو: سيره على حسب ما يوجبه القانون. قال الشريف الرّضي في الكلام على الحديث النبوي الشريف، الخاص بالخيل ومنافعها: (ظهورها حِرزٌ وبطونها كَنزٌ[60]، : وهذا القول خارج على طريق المجاز، يعني أنّه سائر في طريق المجاز، وظاهر على طريق المجاز، وقال ابن جنّي في كلمة (ضَيْوَن) وهو السنور (إنّما صحّ لأنّه خرج على الصحة).

فاستشهاد الدكتور مصطفى جواد بقوله الشريف الرضي صحيح ولكنّه يحولُ دون خروجه على طريق المجاز أيضاً، إذ يبيح لنا المجاز أن نقول: خرج على القانون، لأن القانون أو النظام تضعه الدولة، وهو مُسبَّب عنها، فهو مجاز مرسل علاقته المسببيَّة كقوله تعالى ﴿وَيُنَزِّلُ لَكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ رِزْقًا﴾ سورة غافر الآية (13) فالرزق لا ينزل من السماء، ولكنه الذي يُنَزِّلُ مطرٌ، ينشأ عنه النبات، الذي منه طعامنا ورزقنا، فالرزقُ مُسَبَّبٌ عن المطر، وهو مجاز مرسل علاقته المسببيَّة، مثل علاقة القانون الذي تَضعُه الدولة.

ويكون مُسَبَّباً عنها، لذا يصح أن نقول:

- خرج عن القانون

- وخرج على القانون (مجاز)

لما سبق يفتي البحث بأنّه:

يصح لنا أن نقول:

- خرج فلان عن القانون أو النظام

و

- خرج فلان على القانون أو النظام "[61].

ولتيسير المقارنة بين هذا النصّ وأصله الذي نُقل عنه نورد نصّ العدنانيّ إذ يقول: "**ويُخَطِّئ الدكتور مصطفى جواد مَن يقولُ: خرج فلان على القانون، ويقول إنّ الصواب هو: خرَجَ عن القانون؛ لأنّ الخروجَ عن الشيء يستلزم الابتعادَ عنه. وحرف الجرّ (عنْ) هو للمجاوزة والابتعاد. أمّا حرف الجرّ (على)، فيُستعملُ في مِثْلِ: (خرج فلان على الدّولة)؛ أي: ثار عليها، ووثَبَ بأصحابها، ومن ذلك اسمُ الخوارج، وهم الذين خرجوا على الدولة الإسلاميّة في خلافة الإمام عليّ**".

ويقول الدكتور أيضاً: (لا يقتصر الخطأُ في قولهم: (خرج فلان على القانون)، على مخالفة التعبير الصحيح، بل يفيد عكس المراد؛ لأنّ مَعْنى (خروج فُلانٍ على القانون) هو: سَيْرُهُ على حسب ما يُوجِبُه القانون. قال الشريف الرّضيّ في الكلام على الحديث النبوي الشريف، الخاصِّ بالخيل ومنافعها: (ظهورُها حِرزٌ وبُطونها كَنزٌ): "وهذا القول خارجٌ على طريق المجاز". يعني أنّه سائر في طريق المجاز).

فاستشهاد الدكتور مصطفى جواد بقول الشريف الرضيّ صحيح، ولكنّه يحولُ دون خروجه على طريق المجاز أيضاً، إذ يبيح لنا المجاز أنْ نقولَ: خرج على القانون؛ لأن القانون تَضَعُهُ الدَّوْلَةُ، وهو مُسبَّبٌ عنها، فهو مجازٌ مُرْسَلٌ علاقَتُهُ المسببيَّة كقوله تعالى في الآية 13 من سورة غافر: ﴿وَيُنَزِّلُ لَكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ رِزۡقٗاۚ﴾. فالرِّزْقُ لا يُنَزَّلُ من السَّماءِ، ولكنّ الذي يُنَزَّلُ مطرٌ، ينشأ عنه النباتُ، الذي مِنْهُ طعامُنا ورِزْقُنا، فالرزقُ مُسَبَّبٌ عن المطر، وهو مجازٌ مُرْسَلٌ

علاقَتُهُ المسببيَّة، مثل علاقة القانون الذي تَضعُهُ الدَّولَةُ، ويكونُ مُسَبَّباً عنها، لذا يصِحُّ أنْ نقولَ:

(1) خرج عن القانون

(2) وخرج على القانون (مجاز) "[62].

وأوّل ما نلاحظه على هذا النصّ أنّ المؤلِّف قد نقل كلامَ العدنانيّ في معجم الأخطاء الشائعة نقلاً حرفيّاً، بما في ذلك ردُّ العدناني على مصطفى جواد، وادّعى هذا الكلام وهذا الردّ لنفسه، إذ لم يُشر أيّةَ إشارةٍ إلى العدنانيّ في أثناء حديثه عن هذا الاستعمال. بل سار مع العدنانيّ خطوةً خطوة حتّى انتهى إلى تجويزه استعمالَ الوجهين (خرج عن، وخرج على) فنقلهما، ثمّ أتبعهما بـ (فتواه) التي تقول: (لما سبق يفتي البحث بأنّه: يصح لنا أن نقول: خرج فلان عن القانون أو النظام وخرج فلان على القانون أو النظام). وهذه هي الطريقة الشائعة التي اتّبعها المؤلِّف في كتابه، غير أنّه ربّما اتّبع طريقةً أخرى لا تقلّ سوءاً عن سابقتها في اغتصاب جهود الآخرين، وذلك نحو أخذِه مادّةَ (توفّى) كاملةً بحواشيها من محمّد العدنانيّ، ولم يُشر إليه إلّا في آخر سطرين من المادّة قائلاً: " لذا نستطيع أن نقول: تَوَفَّى اللهُ فلاناً، أو تُوُفِّي فلانٌ أو تَوَفَّى فلانٌ، فالباحث يتّفق مع صاحب معجم الأخطاء الشائعة في إيثار استعمال الجملتين الأولَيين اللتين توردهما المعجمات العربيّة والمصادر اللغويّة كلُّها دون أن يُخطِّئ من يقول (تَوَفَّى فلانٌ). لذا يُفتي البحثُ بإيثار استعمال الجملتين: تَوَفَّى اللهُ فلاناً، أو تُوُفِّي فلانٌ"[63]. فقد (اتّفق!) هنا مع العدنانيّ، كما يقول، مع أنّ العدنانيّ هو صاحب المادة كلِّها، وهو الذي وصل إلى هذه النتيجة، بعد طولِ معالجةٍ وتحليل، بقوله: "**لذا نستطيع أن نقول: تَوَفَّى اللهُ فلاناً، أو تُوُفِّي فلانٌ أو تَوَفَّى فلانٌ. ومعَ أنّ جُلَّ الناطقين بالضّاد يستعملون الجملة الأخيرة (تَوَفَّى فلانٌ)، فإنّني أوثرُ استعمالَ الجملتين الأولَيين اللتين توردهما المعجمات العربيّة والمصادر اللغويّة كلُّها دون أن أُخطِّئ من يقول (تَوَفَّى فلانٌ)**"[64]. فلم يكن للمؤلِّف في هذه المادّة إلا أن استبدل بقول العدنانيّ (فإنّني أوثر...) قولَه

(فالباحث يتَّفق مع . . .)، وبقول العدنانيّ (دون أن أُخطِّئ . . .) قولَه (دون أن يُخطِّئ . . .).

ولا يستطيع من يقرأ هذه الشواهد والاستدلالات المسوقة للردّ على المخطِّئين أن يتخيّل أنّ صاحبها ليس له منها إلا النّقل عن العلماء المحقِّقين، الذين بحثوا في أمّهات المصادر والمعاجم، واجتهدوا في الموازنة والترجيح. ثمّ جاء المؤلِّف فهجم يسرق ثمار جهودهم ويدّعيها لنفسه.

وممّا يزيد القارئَ دهشةً أن يتبيّن أنّ هذا هو منهج المؤلِّف في الكتاب كلِّه، مع تشويه النصوص المنقولة بكثرة التصحيف والتّحريف الذي وقع فيها عنده، ولا بأس علينا أن نبيّن أمثلةً من تلك التشويهات التي أوقعها على النّصوص عندما نقلها، ونبدأ بالنصّ الذي بين أيدينا، إذ نلاحظ أنّ العدنانيّ قال عند استشهاده بقوله تعالى: ﴿وَيُنَزِّلُ لَكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ رِزْقًا﴾: (فالرِّزق لا يُنَزَّلُ من السماء، ولكنَّ الذي يُنَزَّلُ مطرٌ، ينشأ عنه النّبات) فجاءت هذه العبارة عندما نقلها الخويسكي: (فالرزق لا ينزل من السماء، **ولكنه الذي يُنَزِّلُ مطرٌ**، ينشأ عنه النبات)، بجعل اسم (لكنّ) ضميراً لا يُعلَم على من يعود، وبناء الفعل (يُنزَّل) للمعلوم ليصبح (يُنزِّل)، مع الإبقاء على كلمة (مطر) مرفوعةً، لأنّها عند العدنانيّ نائب عن الفاعل. ومن ذلك أنّه نقل عبارة العدنانيّ **(فاستشهاد الدكتور مصطفى جواد بقول الشريف الرضيّ صحيح)** مع زيادة الهاء في كلمة (قول)، لتصبح العبارة عنده (فاستشهاد الدكتور مصطفى جواد بقوله الشريف الرضيّ صحيح).

ومن أمثلة التصحيف الناتج عن قلّة التثبُّت عند المؤلِّف في غير هذا النصّ أنّه نقل قوله تعالى: ﴿أَفَمَنْ أَسَّسَ بُنْيَـٰنَهُۥ عَلَىٰ تَقْوَىٰ مِنَ ٱللَّهِ وَرِضْوَٰنٍ خَيْرٌ أَم مَّنْ أَسَّسَ بُنْيَـٰنَهُۥ عَلَىٰ شَفَا جُرُفٍ هَارٍ﴾[65]، ووضع كلمة (هاوٍ) بدلاً من كلمة (هارٍ)[66]. ولم يكتفِ بما أوقعه في الكلمة من خطأ حين نقلها في المتن، فكرّر الخطأ نفسَه، مع الكلمة نفسها في الحاشية أيضاً[67]. مع أنّ أبا تراب الظاهري الذي نقل المؤلِّفُ عنه في هذا الموضع قد كتبها كتابةً صحيحة كما وردت في القرآن الكريم[68].

النصّ الثاني (الشُّرفة)

قال الخويسكي في استعمال لفظ (الشُّرفة):

" يُخطِّئون من يقول: وقف فلان في الشُّرْفة

ويقولون إنّ الصواب هو:

وقف في المُسْتَشْرَف أو في الروشَن أو الجناح

لأن الشُّرْفَة هي أجزاء متساوية من البناء ناتئة على حافة السطح بعضها متصل ببعض، وهي في الغالب محددة الأطراف، وتعد زينة السطوح. وقد يقع عليها طائر. أما الإنسان فكيف يقف أو كيف يقعد على ناتئة من البناء في حافة السطح. وقد استشهدوا لوصف الشرفات ببيتين لابن الرومي، يصف بهما شُرفات بعض القصور التي كانت على دجلة فقال:

تَرَى شُرُفاتِهِ مثلَ العَذارىَ[69] خَرَجْنَ لِنُزْهَةٍ، فَقَعَدْنَ صَفّا

عليهنّ الرَّقيبُ أبو رياح فَلَسْنَّ[70] لِخَوْفِهِ يُبْدينَ حَرْفا

فالمرادُ إذاً (المستشرف) وهو الموضع الذي يشرف منه الإنسان على ما حوله، أو الروشن، وهو المعروف عند الغربيين (بالبالكون).

وجاء في لسان العرب: الشرفة أعلى الشيء، وكذلك الشرف، والجمع: أشراف قال الأخطل:

وقد أكل الكيران أشرافها العلا وأبقيت الألواح والعصب السمر

وقال الجوهري في الصحاح: الشرف العلو والمكان العالي قال الشاعر:

أتى الندى فلا يقرب مجلسي وأقود للشرف الرفيع حماري[71]

وفي أساس البلاغة مدينة شرفاء ومدائن شرف أي ذوات شرف.

ولكن مجمع اللغة العربيّة بالقاهرة استعمل كلمة الشُّرْفَة التي لم يرتضها الدكتور مصطفى جواد وأبو تراب؛ ففي المعجم الوسيط الذي أخرجه إبراهيم مصطفى وأحمد حسن الزيات وحامد عبد القادر ومحمد علي النجار: الشرفة

بناء خارج من البيت يستشرف منه على ما حوله، وقال المعجم إنها محدثة، وأصلها ما يوضع في أعلى البناء يحلى به، وأطلق الروشن، على الرف، والكوة[72]، والشرفة بمعناها المحدث وجمعه رواشن، وأما الجناح فهو الجانب ومنه جناح الفندق والروشن، وفي محيط المحيط لبطرس البستاني: الجناح الروشن والمنظر يقال: "شرع[73] فلان جناحاً إلى الطريق أي رَوْشَناً ومنظراً".

وليس في لسان العرب: الروشن بمعنى المشرف أو الشُّرفة أو الجناح أو المنظر، وإنما فيه الروشن بمعنى الرف وبمعنى الكوة.

فاعتماداً على ما ورد في المعجم الوسيط بشأن لفظة (الشُّرْفة) فإن البحث يفتي بأنّه: يجوز لنا أن نقول: وقف فلان في الشُّرْفة "[74].

فالجزء الأوّل من هذا النصّ منقول عن محمّد العدنانيّ، وقد أشار إليه المؤلِّفُ عند كلمة (يُخطِّئون)، وكتب في الحاشية (معجم الأخطاء الشائعة، ص129)، مع أنّ العدنانيَّ لا يُخطِّئها. ولنتبيّنَ مقدار التطابق بين نصّ المؤلِّف ونصّ العدنانيّ نورد النصّ الآخَر الذي يقول فيه: "**ويُخطِّئون من يقول: وقف فلانٌ في الشُّرْفة. ويقولون إنّ الصواب هو: وقف في المُسْتَشْرف أو في الرَّوْشَن؛ لأن الشُّرْفَة هي أجزاء متساوية من البناء، ناتئةٌ على حافَةِ السَّطح، بعضُها متصلٌ ببعض، وهي في الغالب محدَّدةُ الأطراف، وتُعَدُّ زينةً للسطوح، وقد يقع عليها طائر، أمّا الإنسان فلا يستطيع أن يقفَ أو يقعدَ على ناتئةٍ من البناء في حافَةِ السَّطْح. واستشهدوا لوصف الشُّرفات ببيتين لابن الرومي، يصفُ بهما شُرفات أحدِ القصور على شاطئ دجلة:**

تَرَى شُرُفاتِهِ مثلَ العَذارى خَرَجْنَ لِنُزْهَةٍ، فَقَعَدْنَ صَفّا
عليهنّ الرَّقيبُ أبو رياحٍ فَلَسْنَ لِخَوْفِهِ يُبْدينَ حَرْفا "[75]

ولعلّ الملاحظة الأولى على هذا النصّ أنّه خلا من الضبط السليم، ومن بعض علامات الترقيم المناسبة كما وُضعت في الأصل عند العدناني؛ فقد ضبط العدنانيّ (المُستشرِف) بكسر الراء، وضبطها المؤلِّف بفتح الباء، ولم ينبّه على أنّ له رأياً في ذلك، وما أظنُّها منه إلا خطأ في النقل غير مقصود. واستبدل بقول

العدنانيّ: (أمّا الإنسان فلا يستطيع أن يقفَ أو يقعدَ على ناتئةٍ من البناء في حافَةِ السَّطْح) قوله: (أمّا الإنسان فكيف يقف أو كيف يقعد على ناتئةٍ من البناء في حافَةِ السَّطْح)[76]، ولم يضع علامة الاستفهام في آخِر الجملة.

ثمّ أكمل المؤلِّف بقيّة حديثه في النصّ السابق عن هذه المادّة نقلاً حرفيّاً من كتاب (كبوات اليراع) لأبي تراب الظاهريّ[77] بحواشيه ومراجعه، ولم يُشر إلى أبي تراب إلا في موضع واحد، وذلك حين سرقَ عبارةَ أبي تراب نفسَها، وضمّه زوراً وظلماً إلى مصطفى جواد، فقال: "ولكن مجمع اللغة العربيّة بالقاهرة استعمل كلمة الشُّرْفَة التي لم يرتضها الدكتور مصطفى جواد وأبو تراب". مع أنّ أبا ترابٍ قد ارتضى استعمال كلمة (الشُّرفة) ودافع عنها، وهو الذي قال: "**وقد استعمل مجمع اللغة العربيّة بالقاهرة كلمة الشُّرْفَة التي لم يرتضها الدكتور مصطفى جواد، ففي المعجم الوسيط الذي أخرجه إبراهيم مصطفى وأحمد حسن الزيات وحامد عبد القادر ومحمد علي النجار: الشرفة بناء خارج من البيت يستشرف منه على ما حوله، وقال المعجم إنها محدثة، وأصلها ما يوضع في أعلى البناء يحلى به وأطلق الروشن على الرف، والكوة والشرفة بمعناها المحدث وجمعه رواشن، وأما الجناح فهو الجانب ومنه جناح الفندق والروشن. قال أبو تراب: وما سمّي الجناح بذلك إلا لمجانبته. وفي محيط المحيط لبطرس البستاني: الجناح الروشن والمنظر يقال: أشرع فلان جناحاً إلى الطريق أي رَوْشَناً ومنظراً.**

قال أبو تراب: وليس في لسان العرب: الروشن بمعنى المشرف أو الشُّرفة أو الجناح أو المنظر وإنما فيه الروشن بمعنى الرف وبمعنى الكوة"[78].

فالمؤلِّف لم يكتفِ بأنْ نقل كلامَ أبي تراب وادّعاه لنفسه، وحذَفَ العبارات التي ذكر فيها أبو تراب اسمَه صراحة، حتّى ادّعى أنّه هو الذي يُصوِّب استعمال (الشُّرفة)، وليس العدنانيَّ وأبا تراب اللذينِ نَقَلَ عنهما تصويبَ هذا الاستعمال، فقال في آخِر المادّة: " فاعتماداً على ما ورد في المعجم الوسيط بشأن لفظة (الشُّرفة) فإنّ البحث يُفتي بأنّه: يجوز لنا أن نقول: وقف فلان في

الشُّرفة " . مع أنّ الذي قام به المؤلِّف هو النّقل لا البحث، ولننظر إليه كيف ينقل رأيَ غيرِه وكلَامه على أنّهما له في موضع آخر من كتابه، إذ يقول: "ويرى الباحثُ أنّه لا خطأ في استخدام أمر هامّ لأنّ هناك فعلين: هَمَّهُ الأمرُ يُهمُّهُ[79] همّاً، ومَهَمَّةً: أقلقه وحَزَنَهُ، فهو هامٌّ، وهنالك أيضاً: أهمَّ الأمرُ فلاناً: أقلقَه وحَزَنَه، فهو مُهِمٌّ وكِلتا الكلمتينِ صحيحةٌ"[80]. وهذا رأي العدنانيّ وكلامه حيث يقول: "**ويُخطِّئون من يقول: أمرٌ هامٌّ، ولا خطأ في ذلك؛ لأنّ هنالك فِعلَينِ: هَمَّهُ الأمرُ، يَهُمُّهُ، همّاً، ومَهَمَّةً: أقلقه وحَزَنَهُ، فهو هامٌّ، وهنالك أيضاً: أهمَّ الأمرُ فلاناً: أقلقَه وحَزَنَه، فهو مُهِمٌّ. وكِلتا الكلمتينِ صحيحةٌ**"[81]. فأيُّ ادعاء في العلم أكبر من هذا الادّعاء؟ وأيّ فِعلٍ هذا الذي يمارسه المؤلِّف باستيلائه على جهود الآخرين بلا خجل أو وجل[82]؟

وبسببٍ من متابعة المؤلِّف سابقيه، والنّقل عنهم بلا رويّة، فقد ذكر، في النصّ الثاني (الشُرفة)، مؤلِّفي المعجم الوسيط كما فعل أبو تراب، ولم يلتفت إلى أنّ المعجم الوسيط قد ورد ذِكرُه عنده قبل ذلك ولم يذكر مؤلِّفيه[83]. والمؤلِّف كثيراً ما يفعل ذلك؛ إذ يُحيل إلى المصادر التي يُحيل إليها من ينقل عنهم، فيذكر الجزء ورقم الصفحة إن ذكروهما، ويدعهما إن تركوهما[84].

ولو تتبّعنا في هذا البحث كلّ ما احتازه المؤلِّف قسراً من تصحيح لغويّ عن الآخَرين لطال بنا البحث، ولاحتجنا إلى ضعف صفحات كتابه، ولكنّا نكتفي بما أوردنا من نماذج دالّة[85]، مع التأكيد، كما تبيّن لنا في هذا المبحث، أنّ المؤلِّف لم يفعل شيئاً ممّا أخذه على نفسه في المقدِّمة والتمهيد، وإنّما كان عمله النقلَ عن اللغويّين معتمداً عليهم في كلِّ صغيرة وكبيرة، مع غمطِهم، في كثيرٍ من الأحيان، أدنى حقوقهم، وهي الإشارة الصّادقة إليهم، والتنبيه على أنّهم هم من بدأوا وهم من ختموا، وأنّه ليس له في هذا الكتاب إلا الأخذ منهم. وكان عليه بعد ذلك أن يعتذر إليهم عمّا أحدثه في نصوصهم من التشويه والتحريف، وفي أحكامهم من الخطأ والتزييف.

المبحث الثالث (مآخذ لغويّة وعلميّة)

يمكن توزيع المآخذ الأخرى على هذا الكتاب على نوعين، هما: المآخذ اللغويّة، والمآخذ العلميّة.

أولاً - المآخذ اللغويّة

لعلّ أولى الناس باستخدام العربيّة على الوجه الفصيح في كتابتهم هم أولئك الذين يُعرِّضون أنفسَهم للكتابة في الأخطاء الشائعة والتصحيح اللغويّ؛ ذلك أنّه حريٌّ بمعلِّم الأجيال أن يعلِّم نفسه أوّلاً؛ لأنّ سلوك الواعظ أبلغ وأبعد أثراً من موعظة لسانه. وهم كذلك معنيُّون بالضبط السليم، والكتابة الصحيحة الخالية - ما أمكن - من أخطاء الطِّباعة، حتّى تؤتي مؤلَّفاتُهم بعضَ الثمار التي يرجون.

ولأنّ التماس المخارج يكثر عند ورود الأخطاء اللغويّة في بعض المؤلَّفات، كالوجوه اللغويّة المتعدِّدة وأخطاءِ الطِّباعة وغير ذلك[86]، لم أُردْ، أوّلَ الأمر، أن أقف عند الأخطاء اللغويّة التي شاعت في هذا الكتاب؛ إلا أنّ وجود بعض الأخطاء التي لم يقف عليها المؤلِّف في فتاواه اللغويّة التي رأيناها في هذا المؤلَّف قد ثناني عمّا عزمت عليه، إذ لو كان ممّن له رأي في إجازتها، أو لو أنّه وقف على رأي من يُجيزها، لأفتى بذلك في هذا الكتاب. فأثبتُّ بعضها في هذا الفصل لذلك، ولِما ثبت عندي، من خلال هذا البحث، من أنّ المؤلِّف ليس من أهل القصد والتأويل، بحسب تعبير الآلوسي[87]، الذي نقله عنه المؤلِّف من معجم الأخطاء الشائعة[88].

ومن هذه الأخطاء اللغويّة التي وقع فيها المؤلِّف:

1 - ا لفصل بين النعت والمنعوت:

وقع المؤلِّف في الخطأ اللغويّ الشائع عندما نقل قول مازن المبارك: "وأمّا لحن الخاصّة فكانوا أوّل أمرهم أقلَّ احتياجاً إليه، ثمّ ظهرت الحاجة فبادروا إلى التأليف فيه"[89]، فأعاد صياغة العبارة بأسلوبه لتصبح: (ولم يتوقّف الأمر عند لحن العامّة فكان هناك لحن الخاصّة

والذي ظهرت الحاجة إلى التأليف فيه). إذ أقحم الواو بين النّعت ومنعوته عند قوله: (فكان هناك لحن الخاصّة والذي ظهرت الحاجة...)، ومعلوم أنّ الفصل بين النعت والمنعوت ليس بجائز، وقد تكرّر هذا الخطأ في كثير من عبارات الكتاب[90]، مع أنّ عدداً ممّن كتب في التصحيح اللغويّ قد نبّه عليه[91].

2 - الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالعطف:

ومن ذلك قوله: (معالجة ومناقشة عددٍ قليل من الألفاظ)[92]، وقد نبّه على هذا الخطأ عدد ممّن كتب في التصحيح اللغويّ[93]. والصواب أن يقول: معالجة عددٍ قليل من الألفاظ ومناقشتها.

3 - تقديم التوكيد على المؤكَّد، في حاشية واحدة، مرّتين بقوله: (في نفس الميدان)[94]، مع أنّه لم يُفتِ بجواز هذا الاستعمال في مؤلَّفه الذي بين يدينا[95].

4 - إثبات حرف العلّة في آخِر الفعل الناقص المجزوم، وذلك في قوله: (الكتابات التي لم تخلو من انحراف وأوهام)[96]، إذ لم يحذف حرف العلّة من آخر الفعل (تخلو).

5 - قوله عن الفعل (سُقِط): "وهو من الأفعال المبنيّة التي لم يُسمَّ فاعله"[97]. ولعلّه أراد أن يقول: (وهو من الأفعال المبنيّة لِما لم يُسمَّ فاعله) أو (وهو من الأفعال المبنيّة لِلمجهول، التي لم يُسمَّ فاعلها).

6 - استعمال بعض الأساليب المُخطّأة الشائعة في لغة الصِّحافة، ومن ذلك:

أ - عَودُ الضمير على متأخِّر كقوله: "وفي إصراره على تخطئة القول بـ (تأسَّس) يقول مصطفى جواد.."[98]. وقوله: " وفي تفسيره لقوله تعالى: (وإذا بُشِّر أحدهم بالأنثى) قال الفخر الرازي"[99].

ب - تعدية الفعل (أكّد) بحرف الجرّ (على) مع أنّه متعدٍّ بلا واسطة، ومن ذلك قوله: "مؤكِّداً على أنّ ما ورد في (الصِّحاح) مخالف للواقع اللغويّ "[100].

ولم يُفتِ المؤلِّف في كتابه بجواز هذين الأسلوبين.

7 – قوله: "وعلى ما قاله كلٌّ من (أبو عمرو) و(ثعلب) و(الراغب الأصفهاني)"[101]. ولم يعتمد المؤلِّف هنا على جواز الحكاية، وإنّما وقع في الخطأ لأنّه غيّر في عبارة العدنانيّ التي أصلها: "على ما قاله أبو عمرو"[102].

8 – وضع الشدّة على ياء المثنّى بعد حذف نونه للإضافة، وذلك في قوله: "ذكرنا رأي صاحبيّ أساس البلاغة وتاج العروس"[103].

9 – نصب خبر (إنّ) في قوله: "إلّا أنّ الأوّل أفصَحَ"[104].

10 – عدم حذف ياء الاسم المنقوص المرفوع وهو نكرة، وذلك في قوله: "إبِل نوادي أي شاردة"[105].

11 – قوله: "إنّ (صمَدَ) قد جاء عند الصِّحاح بمعنى قصد"[106]. والصواب أن يقول إنّه جاء عند صاحب الصِّحاح، أو جاء في الصِّحاح.

12 – قوله عن مصطفى جواد: "وقد استند بدوره إلى ما يلي"[107]. والعبارة مُحرَّفة عن عبارة العدنانيّ: "وأيَّدَ رأيَه بالبراهين الآتية"[108]. والفرق واضح بين الأسلوب الركيك الذي استعمله المؤلِّف وأسلوب العدنانيّ الفصيح.

13 – نقلُه قولَ حنظلةَ الصحابيّ لعليّ بن أبي طالب – رضي الله عنهما –: "اشخص إلى الرُّها... اصمد له حتّى ينقضي هذا الأمر"[109]. فإنّ من يقرأ هذا النصَّ المنقول يظنُّ أنّ الصحابيَّ يأمر عليّاً، والصحيح عند العدنانيّ: "**أَشخَصُ** إلى الرُّها، **أَصمُدُ** له حتّى ينقضيَ الأمر"[110]. فلم يكتفِ الخويسكي بعدم الضبط، بل زاد أن حذف رسم الهمزة من أوّل المضارع[111].

14 – قوله: "وما رُوي مِن أنّ عليّاً بن أبي طالب – كرّم الله وجهه – سأله عاميٌّ..."[112]. إذ نوَّنَ العلمَ (عليّ) مع أنّه متبوع بـ(ابن) التي حُذفت منها الألف، والصواب ألّا يُنوّن الاسم في هذا الموضع، يقول ابن قتيبة:

"وإذا أنت لم تُلحق في (ابن) ألفاً لم تُنوِّن الاسمَ قبله، وإن ألحقتَ فيه ألفاً نوَّنتَ الاسم"[113]. والذي أوقع المؤلِّف في هذا الخطأ، وفي أكثر الأخطاء اللغويّة السابقة، هو خروجه قليلاً عن خطِّ النقل الحرفيّ الذي اختطّه لنفسه؛ إذ إنّ أصل هذه العبارة عند العدنانيّ: "ورُوِيَ أنّ عليّاً (كرّم الله وجهه)، سألَه عاميٌّ. . . ، "[114]. وقد أخطأ المؤلِّف عدّة مرّات بإثباته ألف كلمة (ابن) الواقعة بين علمين [115].

ثانياً- المآخذ العلميّة

لقد وقع المؤلِّف في عدد من الأخطاء عند عَرضِ المعلومات وتقديمها، مع أنّه نقل أكثرَ المعلوماتِ نقلاً حرفيّاً من مؤلَّفات الآخَرين، إلّا أنّ تدخُّله في بعض المواضع - وإن كان قليلاً- كان يفسد التركيبَ، أو يؤدّي إلى خطأ في المعلومة التي يقدِّمها. ومن أشهر هذه الأخطاء:

1 - أنّه ناقش تخطئة بعضِهم استعمالَ كلمة (بِشارة)، بكسر الباء، لِما يُعطى للمبشِّر بخبر مُفرح، وأنّهم يقولون إنّ الصواب هو (بُشارة)، بضمّ الباء. فقال في بداية حديثه عن هذه المادّة: "يُخطِّئون من يُطلقُ على ما يُعطى للمبشِّر بخبرٍ مُفرح اسمَ (بِشارة)، بالكسر ويقولون إنّه (بُشارة)، بضمّ الباء. . . "[116]. ثمّ نقل ما كتبه العدنانيّ في هذه المادّة بحواشيه [117]، ولم يُشر إليه إلا مع المُخطِّئين، مع أنّ العدنانيّ هو الذي قال: "**لذا نستطيع أن نُطلق الكلمة (بُشارة) أو (بِشارة) على ما يُعطى للمبشِّر بخبر مُفرح، وعلى كلِّ خبر سارّ يُنقل إلينا**"[118]. لكنّ الخويسكي حين أصدر فتواه في آخر المادّة قال: "لذلك كله يفتي البحث بأن: بِشارة (بكسر الباء) أو بُشارة (بضمّ الباء) هي ما بُشِّرتَ به من خير أو شرّ "[119]. ونسي أنّه بدأ المادة بمناقشة ما يُعطى للمُبشِّر، وهو الذي خطّأه بعض اللغويّين، فأفتى بالذي لم يُسأل عنه، وترك المُختَلَفَ فيه.

2 - أنّ المؤلِّف نقل مادّة (تعرّض) كاملةً من ثلاثة مؤلَّفات هي: معجم الأخطاء الشائعة لمحمّد العدنانيّ[120]، والاستدراك على كتاب قل ولا تقل

لصبحي البصّام[121]، وكبوات اليراع لأبي تراب الظاهريّ[122]، والقضيّة التي ناقشتها الكتب الثلاثة تتلخّص في أنّ مصطفى جواد يُخطِّئ استعمال الفعل (تعرَّض) في نحو قولنا: (تعرَّض فلانٌ للأذى)؛ لأنّ الفاعل غير راغب بالفعل، والصواب، عنده، أن نقول: عُرِّض فلانٌ للأذى[123]. وقد تابعَه في ذلك أبو تراب، وخالفه العدنانيُّ والبصّامُ. أمّا صاحبنا الخويسكي فقد نقل من العدنانيّ والبصّام ردودَهما على جواد، واتّفق معهما على مخالفته، وأفتى بصحّة استعمال (تعرَّض فلان للتعذيب، وعُرِّض فلان للتعذيب).

وهنا تبرز قضيّة الخطأ العلميّ الذي وقع فيه في هذه المادّة، وذلك عندما نقل نصّ أسعد داغر في بدايتها، فقال: "يُخطِّئون من يقول: تعرّض فلان للتعذيب، ويقولون إنّ الصواب هو: عُرِّض فلان للتعذيب وجُعِلَ عُرضةً له. قال أسعد داغر: (ويُعدُّون الفعل "تعرّض" بـ"إلى" فيقولون: لم يُفكِّروا أن يتعرّضوا إلى أحد، وهو بهذا المعنى إنّما يتعدّى باللام، تقول: تعرّضَ له إذا تصدّى وطلبَه "[124]. فإنّ قول أسعد داغر هذا ليس له علاقة بالقضيّة التي يناقشها المؤلِّف، أو على وجه الدِّقّة، التي ناقشها سابقوه ونقل مناقشاتهم في كتابه؛ إذ إنّ داغر يُخطّئ تعدية الفعل (تعرّض) بـ (إلى)، ويقول إنّ الصواب تعديته باللام، ولم يتعرَّض لقضيّة (تعرَّض وعُرِّض)[125]. والذي أوقع المؤلِّفَ في هذا الخطأ هو أنّه حريص على نقل كلِّ ما يراه أمامه في الكتب التي ينقل عنها بلا تحقيق أو تدقيق؛ فقد أخطأ في نقل النصِّ من قبلُ أبو تراب[126]، فتابعه المؤلِّف في ذلك.

3 – أنّه يقول: "إبلٌ نوادي[127] أي شاردة، لأن جمع التكسير على فواعل إنّما يأتي جمعاً لفاعلة وجمعاً لفاعل على شرط أن يكون وصفاً لمذكَّر عاقل، فنقول: جواد صاهل وخيل صواهل"[128]. فيَشترِطُ المؤلِّفُ في جمع (فاعل) على (فواعل) أن يكون وصفاً لمذكّر عاقل، ثمّ يمثِّل على وصف المذكّر العاقل بـ (جواد صاهل)! ولا أدري أيّ عاقل يمكن أن يقبل بهذه القاعدة التي وضعها المؤلِّف، أو بالمثال الذي مثَّلَ به عليها؟ والعجيب

أن يقع المؤلِّف في هذا الخطأ مع أنّه في الصفحة السابقة لهذا النصّ ينقل عن العدنانيّ[129] نصّاً لعبّاس حسن هو: "والحقُّ أنّ صيغة (فاعل) تُجمَع قياساً على (فواعل)، سواءٌ أكانت صيغةُ (فاعل) صفةً للمذكّر العاقل أم غير العاقل. ولكنّها إن كانت وصفاً لمذكّرٍ غير عاقل كانت أقوى"[130].

4 - أنّه يقول: "أمّا مفردُ النّوادي فهو: المنادية"[131]. مع أنّها في الأصل عند العدنانيّ: "أمّا مفردُ النّوادي فهو: النادية"[132]. وكذلك أنّه ذكَرَ أنّ من معاني النوادي: النواصي[133]، وهي خطأ صوابه في النصّ الأصليّ عند العدنانيّ: النواحي[134]. وقال في مادة (اعتذر): "قال المعجم الوسيط: اعتذرَ من ذنبه واعتذر عن فِعله: تنصَّلَ وأصبح لنفْسِهِ"[135]. والأصل عند العدنانيّ: "قال المعجم الوسيط: اعتذرَ من ذنبه واعتذر عن فِعله: تنصَّلَ واحتجّ لنفْسِهِ"[136].

5 - الإحالات: إذا أحال المؤلِّفُ القارئَ، من خلال الحاشية، إلى مرجع معيّن فإنّ المفترَضَ في هذه الإحالة أن تهديَه إلى الموضع المُحال إليه بيُسرٍ وسهولة، غير أنّ إحالات المؤلِّفِ تضلِّل القارئ وتشتِّت فِكره، فقد أشرنا، في المبحث الأوّل من هذا البحث، إلى أنّ المؤلِّف يقول في مطلع مناقشة كلِّ استعمال من الاستعمالات التي ناقشها: (يُخطِّئ المحدثون) أو (يُخطِّئون) أو (يُخطِّئ بعضُهم)، ثمّ يضع حاشيةً لهذه العبارة يكتب فيها أحياناً أسماءَ كتب المُخطِّئين وكتب المُجوِّزين الذين يردّون عليهم، وكثيراً ما يكتفي بذِكرِ المُجوِّزين في هذه الحواشي، مع أنّ هذه الحاشية في الحقّ يجب أن تكون للمُخطِّئين وحدَهم، وليس هذا الموضعُ محلَّ ذِكْرِ المُجوِّزين. وممّا كتبه في إحدى هذه الحواشي: "نعني بالمحدثين هنا كلَّ من كتبوا في الأخطاء الشائعة وسبق أن ذكرناهم في هذا البحث ومنهم مصطفى جواد والزعبلاوي وأبو تراب الظاهري. ينظر: معجم الأخطاء الشائعة ص(3)"[137]. ولا أدري كيف جمع كلَّ من كتب في الأخطاء الشائعة، مع أنّهم لا يتّفقون - في الغالب - على رأي

واحد في أكثر المسائل. ثمّ إذا رجعنا إلى الصفحة التي ذكرها من معجم الأخطاء الشائعة، لم نجد شيئاً يتعلّق بما تحدّث عنه[138].

ومن مشكلات الإحالة عنده أنّه قد يقول في المتن (قال سيبويه)، ويكتب في الحاشية (الكتاب) بلا جزء ولا صفحة[139]. وقد يُعطي لمعجم الأخطاء الشائعة (ج 38)، مع أنّ معجم العدنانيّ جزء واحد[140]. وقد يُحيل إلى معجم الأخطاء الشائعة وليس فيه شيء ممّا ذكر المؤلِّف[141]. وقد يضع في المتن إحالتين ولا نجد ما يقابلهما في الحاشية[142].

وقد وقع المؤلِّف في كلِّ ما تقدَّم من أخطاء لغويّة وعلميّة مع أنّه ينقل من كتب الآخَرين نقلاً، فكيف لو كان يُنشئ إنشاءً؟ هل سنجد كلمةً أو جملةً سليمةً في (فتاواه اللغويّة)؟ أليس حريّاً بمن كانت هذه قدراته اللغويّة أن يجبَّ الغيبةَ عن نفسه، وألا يتصدّى للكتابة في التصحيح اللغويّ؟ لئلّا يكون فعله كفِعل كَيْسان[143].

خاتمة

لقد وصل البحث إلى نتيجةٍ رئيسيّة تتلخّص في أنّ كتاب (فتاوى لغويّة) للدكتور زين الخويسكي نموذج حقيقيّ للكتاب المسروق من ألفه إلى يائه، وللكتاب الرديء طباعةً وضبطاً وإخراجاً من مقدِّمته إلى خاتمته، وأنَّ مؤلِّفه، كما تبيَّن من هذا البحث، لا يستطيع أن يُقيم، من إنشائه، نصّاً لغويّاً سليماً، ودليل ذلك أنّه كان إذا خرج قليلاً عن النقل من الآخَرين، تعثّر بالذي لا يتعثّر فيه الطلبة النُّبهاء من أبناء المدارس الأساسيّة. فأنّى لمثله أن يُفتي الناس في القضايا اللغويّة الكبرى، وهو لا يستطيع أن يُفتي نفسَه في صِغار المسائل؟

وبعد،

فإذا كان التصحيح اللغويّ باباً مهمّاً من أبواب المحافظة على اللغة وسلامتها، وإذا كانت اللغة ملكَ أمّة لا متاعاً شخصيّاً، فإنّ المحافظة على هذا الباب من عبث العابثين، ومن هُواةِ وضع الأسماء تحت عناوين الكتب، تقتضي مراجعةً شاملةً لتراث التصحيح اللغويّ، للخروج منها بما ينفع النّاس، وتصنيفه في مصنَّفات جديدة مُنقَّحةٍ ومُحكَّمة. ولعلّ المجامع اللغويّة هي المعنيّة بهذه

المراجعة في المقام الأوّل، ثمّ تليها الجامعات بما يتهيّأ لها من أساتذةٍ متخصّصين، ومراكز أبحاث علميّة جادّة.

وأخيراً، فإنّي أتّفقُ مع المؤلِّف في مضمون قوله في مقدِّمة كتابه: " إنّ ابتغاء وجه الله وصدق النيّة كانتا وراء هذا العمل "[144]، ولكنّي أخالفه في سلامة قولِهِ نحويّاً، فأقول في وصف بحثي: إنّ ابتغاء وجه الله وصدق النيَّة كانا وراء هذا العمل أيضاً.

الهوامش والمراجع

(1) يُنظر للتمثيل على ذلك: النجّار، محمّد علي: **محاضرات عن الأخطاء اللغويّة الشائعة**، ج2، القاهرة: معهد الدراسات العربيّة العالية، 1960.

(2) يُنظر أمثلة على ذلك: يعقوب، إميل: **معجم الخطأ والصواب في اللغة**، ط1، بيروت: دار العلم للملايين، 1983. و الزعبلاوي، صلاح الدين: **أخطاؤنا في الصحف والدواوين**، دمشق: المطبعة الهاشميّة، 1939.

(3) يُنظر أمثلة على ذلك: العدنانيّ، محمّد: **معجم الأخطاء الشائعة**، بيروت: مكتبة لبنان ناشرون، 1997. و**معجم الأغلاط اللغويّة المعاصرة**، بيروت: مكتبة لبنان ناشرون، 1986. وعمر، أحمد مختار: **أخطاء اللغة العربيّة المعاصرة عند الكتّاب والإذاعيّين**، ط2، القاهرة: عالم الكتب، 1993.

(4) يُنظر على سبيل التمثيل لا الحصر: ثيودوري، قسطنطين: **أخطاء مستورة في لغة كتّابنا**، ط1، عمّان: دار الكرمل، 1994 (مادة رأس) ص 34 ومقارنتها مع مادة (رأس) في معجم الأخطاء الشائعة، ص98. وكذلك مادّة (رزق) في هذين الكتابين؛ إذ لم يُضف ثيودوري شيئاً جديداً في دراسة المادّتين.

(5) الخويسكي، زين: **فتاوى لغويّة**، الإسكندريّة: دار المعرفة الجامعيّة، ، 1995. وفي عنوان الكتاب الفرعيّ (فيه محاولة لإحياء الصواب المهجور لعدد من ألفاظ اللغة العربيّة).

(6) في الكتاب (رأى البحث) وهي خطأ من الطّباعة كما يبدو.

(7) فتاوى لغويّة، 6.

(8) ننقل النصّ هنا نقلاً حرفياً كما جاء في كتاب (فتاوى لغويّة).

(9) كذا جاء هذا الفراغ في النصّ، وقد سقطت منه كلمة (صوتيّة) كما سيتّضح لاحقاً.

(10) فتاوى لغويّة، 7–8.

(11) حمّادي، محمّد ضاري: **حركة التصحيح اللغويّ في العصر الحديث**، العراق: وزارة الثقافة والإعلام، سلسلة دراسات (239)، 1980.

(12) حركة التصحيح اللغويّ في العصر الحديث، 5–6. وسأجعل النصوص الأصليّة، حين أنقلها من كتب أصحابها، بالخطّ الغامق تمييزاً لها عنها في كتاب (فتاوى لغويّة).

(13) لن أقف عند أخطاء الطِّباعة في النصوص التي سأستشهد بها من كتاب (فتاوى لغويّة)، وهي كثيرة. ولن أقف كذلك عند إبدال الكلمات بمرادفاتها، كقوله (بشكل ملموس) بدلاً من (بشكل مذهل) في النصّ الأصيل، وقوله (دليلاً جلياً) بدلاً من (دليلاً ملموساً) في النصّ الأصيل.

(14) المبارك، مازن: **نحو وعيٍ لغويّ**، ط2، بيروت: مؤسسة الرسالة، 1985.

(15) نحو وعي لغويّ، 183–184.

(16) فتاوى لغويّة، 8.

(17) فتاوى لغويّة، 8.

(18) مع كثير من التشويه والتصحيف سنشير إلى المهمّ منه في الملحوظات التي ستتبع النصّ.

(19) فتاوى لغويّة، 8–9.

(20) نحو وعي لغويّ، 184 – 185.

(21) نحو وعي لغويّ، 184.

(22) ذكر الزُّبيدي أنّ أبا حاتم السجستاني وضع كتباً سمّاها لحن العامّة، وذكر أنّه رأى هذه الكتب وتصفّحها (الزُّبيديّ، أبو بكر محمّد بن حسن: **لحن العوامّ**، تحقيق: رمضان عبد التوّاب، ط2، القاهرة: مكتبة الخانجي، 2000، 60). ويبدو أنّ كتاب السجستاني أو كتبه هذه لم تصل إلينا. يُنظر: معجم الخطأ والصواب في اللغة، 26.

(23) نحو وعي لغويّ، 184.

(24) يعني: كتاب لحن العامّة للزُّبيديّ، وكتاب (تثقيف اللسان وتلقيح الجنان) لابن مكي الصّقليّ، وكتاب (المدخل إلى تقويم اللسان وتعليم البيان) لابن هشام اللخميّ.

(25) نحو وعي لغويّ، 185، حاشية رقم (1).

(26) مطابقة العدد لمعدوده إن جاء وصفاً له، في الأعداد من ثلاثة إلى عشرة جائزة، ولكنّ الوجه هو المخالفة. وقد نقل الخويسكيّ وصف الكتب بـ(الثلاث) مذكَّراً كما كتبه المبارك، ولم يعلِّق على ذلك بشيء مع أنّه يكتب في التصحيح اللغويّ.

(27) يُنظر: حركة التصحيح اللغويّ في العصر الحديث، 20، حاشية رقم (80). ولم يلتفت الخويسكي إلى أنّه قبل بضعة أسطر كان قد كتب لقب رمضان عبد التوّاب بالرموز (أ.د.)، وكتب هنا لقب عبد العزيز مطر بالكلمات (الأستاذ الدكتور) وفي ذلك ما فيه من اختلال المنهج إن كان ثمّة منهج.

(28) هو ابن مكي الصقلّي، وكذا أثبتها مازن المبارك، يُنظر: نحو وعي لغويّ، 184.

(29) ذكر المبارك كتابَ الحريري (درّة الغوّاص في أوهام الخواصّ)، ثمّ أحال القارئَ إلى الرافعي في تاريخ آداب العرب للاستزادة، فكان أنّ الرافعي لم يذكر إلا كتاب (لحن الخاصّة) لأبي

هلال العسكري، وكتاب الحريري المشار إليه (يُنظر: الرافعي، مصطفى صادق: **تاريخ آداب العرب**، ج1، ط1، بيروت: دار الكتب العلميّة، 2000، ص 201).

(30) كان قد توقّف عند قول حمّادي: (في الحقبة نفسها وفي البيئة نفسها)، وقد أشرنا إلى ذلك في مناقشة النصّ الأوّل.

(31) هكذا كُتب الفعل (أتقن) ومصدره من دون رسم الهمزة في الموضعين.

(32) في الأصل (عند حمادي): غزير. يُنظر: حركة التصحيح اللغويّ في العصر الحديث، 6.

(33) فتاوى لغويّة، 9–10.

(34) حركة التصحيح اللغويّ في العصر الحديث، 6.

(35) كتاب حمّادي في الأصل أطروحة جامعيّة.

(36) الضمير في (عنه) يعود على تراث التصحيح اللغويّ.

(37) حركة التصحيح اللغويّ في العصر الحديث، 6.

(38) كتاب حمّادي منشور سنة 1980، وكتاب الخويسكي سنة 1995.

(39) لقد نقل النصّ من ص6، كما أشرنا، ونقل الحاشية من صفحتي: 36 و 39.

(40) وللزيادة من أمثلة هذا النمط، يُنظر: فتاوى لغويّة، 15 –16 ومقارنتهما بصحيفتي 9–10 من كتاب (حركة التصحيح اللغويّ في العصر الحديث)، فقد نقل، كعادته، المتنَ وحواشيه بدون إشارة أو تنبيه.

(41) إحالات المؤلِّف لا تشبه في هذا المقام إلا بعضَ ما ينساه مقترف الجريمة حول جريمته من شيء يدلُّ عليه ويُدينه، وسيتبيّن لنا ذلك أكثر في المبحث الثاني (سرقة التصحيح).

(42) فتاوى لغويّة، من ص 19 إلى ص 64.

(43) فتاوى لغويّة، 5.

(44) استعمال المؤلِّف مصطلحات (اللفظة) و (الألفاظ) يُفهِمُ أنّ بحثه يختصّ بمعالجة بنى الكلمات المفردة، لكنّ النظر في كتابه يبيّن أنّه يعالج قضايا تركيبيّة مثل (خرج على القانون أو عن القانون، ص27)، ومثل (اعتذر عن التقصير أو من التقصير، ص50) وغيرهما.

(45) النصّ نقلٌ حرفيّ كما هو في الكتاب؛ أي أنّ علامات الحذف الموجودة فيه هي للمؤلِّف، كما أنّ غياب علامات الترقيم الأخرى من النصّ هو من صنع المؤلِّف نفسِه.

(46) فتاوى لغويّة، 18.

(47) لا أدري ماذا عنى المؤلِّف هنا بالكتّاب، وما الذي جعله يقرنهم باللغويين والنحاة!

(48) قضيّة التخطئة والتصويب تخضع لاختلاف المعايير التي يتّبعها اللغويّون. ينظر في هذه المعايير (معجم الخطأ والصواب في اللغة، 33–54) وستظلّ هذه القضيّة قائمةً ما لم يتّفق اللغويّون، من خلال المجامع اللغويّة أو غيرها من المؤسّسات المعنيّة، على معيار يمكن أن يُحكم من خلاله على الاستعمال اللغويّ بالخطأ أو الصواب.

(49) أكثر اللغويّين الذين كتبوا في التصحيح اللغويّ استدركوا على سابقيهم في كثير من الأحيان، فردُّوا المُخطّأَ إلى الصواب. ومن أشهر المُستدرِكين على كتب معيّنة: الجنديّ، محمّد سليم: **إصلاح الفاسد في لغة الجرائد**، مطبعة الترقّي، 1925، والشيخ الغلاييني، مصطفى: **نظرات في اللغة والأدب**، بيروت: مطبعة طبارة، 1927، والبصّام، صبحي: **الاستدراك على كتاب قل ولا تقل**، ط1، بغداد: مطبعة المعارف، 1977. وممّن استدرك على سابقيه، في أثناء التأليف في التصحيح اللغويّ: النجّار، محمّد علي: لغويّات، مصر: دار الكتاب العربي، د.ت، ومحاضرات عن الأخطاء اللغويّة الشائعة، والعدنانيّ، محمّد: معجم الأخطاء الشائعة، ومعجم الأغلاط اللغويّة المعاصرة، وعمر، أحمد مختار: العربيّة الصحيحة، ط1، القاهرة: عالم الكتب، 1981، ويعقوب، إميل: معجم الخطأ والصواب في اللغة)، وناصر الدين الأسد في عدد من أبحاثه التي جمعها في كتاب (**تحقيقات لغويّة**، ط1، بيروت: المؤسّسة العربيّة للدراسات والنشر، 2003).

(50) فتاوى لغويّة، 30.

(51) معجم الأخطاء الشائعة، 120.

(52) فتاوى لغويّة، 19.

(53) يُنظر: معجم الأخطاء الشائعة، 24.

(54) يُنظر: جواد، مصطفى: **قل ولا تقل**، ج1، (طبعة خاصّة) دمشق: دار المدى، 2001، 91.

(55) يُنظر: الظاهري، أبو تراب: **كبوات اليراع**، ج1، النادي الأدبي، جدّة: دار البلاد، 1982، ص355.

(56) فتاوى لغويّة، 27.

(57) يُنظر: معجم الأخطاء الشائعة، 77.

(58) حذفتُ هنا، للاختصار، كلاماً منقولاً بحواشيه عن أبي تراب الظاهريّ في كتابه كبوات اليراع: ج1/ 312 يمكن الاطّلاع عليه في موضعه.

(59) كثيراً ما تبدأ عبارات الكتاب بقوس أو علامة تنصيص، ثمّ لا يُوضَع القوس الآخَر أو علامة التنصيص الأخرى بعد العبارة، وكذلك العكس إذ يضع علامة إغلاق للنصّ أو العبارة ولا يضع علامةً في بدايتها؛ ممّا يعوق معرفة الموضع الذي تبدأ أو تنتهي فيه العبارة. ومن ذلك أنه في الصفحة (49) نقل النصّ الذي نقله العدنانيّ من المعجم الوسيط، ويُنظر، للتمثيل على هذه الظاهرة: فتاوى لغويّة، الصفحات: 8، 24، 25، 33، 35، 42، 43، . . . . ،45

(60) يُنظر: الحاشية السابقة.

(61) فتاوى لغويّة، 27– 29.

(62) معجم الأخطاء الشائعة، 77. ويُنظر: قل ولا تقل، 1/ 55.

(63) فتاوى لغويّة، 64.

(64) معجم الأخطاء الشائعة، 271.

(65) التوبة، 109.

(66) فتاوى لغويّة، 19.

(67) فتاوى لغويّة، 19 (الحاشية الثانية).

(68) لعلّ الذي أوقع المؤلِّف في ذلك أنّه يتوهَّم – كبعض العامّة – أنّها في كتاب الله (هاوٍ)؛ لأنّها تتّفق مع المعنى الذي في أذهانهم من أنّ الهاوي هو الآيل للسّقوط. ولعلّه خلط نقله من أبي تراب بنقلٍ من كتاب قل ولا تقل، 1/ 92، فقد وردت فيه (هاوٍ) بالواو.

(69) في الأصل عند العدناني (معجم الأخطاء الشائعة، 129): (العَذارَى) وهو الصّواب.

(70) في الأصل عند العدناني (معجم الأخطاء الشائعة، 129): (فَلَسْنَ) وهو الصّواب.

(71) نقل المؤلِّف، فيما نقل، هذا البيت من كبوات اليراع، 1/ 154 وهو فيه بلا ضبطٍ، وتصعب قراءته وفهمه على هذه الحال، ثمّ لم يكتفِ الخويسكي بنقل البيت غيرَ مضبوط بالشكل، فزاد أن استبدل بعلامة المَدّ التي رسمَها أبو تراب على ألف (آتى) همزةً. وأمّا في الصِّحاح (مادة شرف) وفي لسان العرب (المادّة نفسها)، فالبيت مضبوطٌ على النحو الآتي (آتي النَّدِيَّ فلا يُقَرَّبُ مجلسي...)، ولكنّ المؤلِّف ينقل بلا تدقيق أو تحقيق. ونسب المؤلِّفُ كذلك شرحَ البيتِ إلى ابن منظور؛ لأنّه ينقل من أبي تراب في كبوات اليراع الذي نسب التفسير خطأً إلى ابن منظور. مع أنّ الأصلَ في الاثنين أن يرجعا إلى الجوهري في الصِّحاح؛ لأنّه هو الذي شرح البيت بقوله بعده: (يقول إنّي خَرِفْتُ فلا يُنتَفَعُ برأيي، وكِبرتُ فلا أستطيع أن أركب من الأرض حماري إلا من مكانٍ عالٍ). وهذا الشرح للجوهري لا لابن منظور الذي نقله من الصِّحاح ونصَّ على ذلك في معجمه، وهو الشرح نفسه الذي أورده الخويسكي وأبو تراب منسوباً إلى ابن منظور. وهذا يدلّ على أنّ الخويسكي لم يرجع إلى الصِّحاح ولا إلى لسان العرب اللذينِ وثَّق منهما في كتابه.

(72) في الأصل (كبوات اليراع، 1/ 154): والكوة، وهو الصّواب.

(73) في الأصل (كبوات اليراع، 1/ 154): أشرع.

(74) فتاوى لغويّة، 37–38. وقد نقلت النصَّ كما هو في كتاب الخويسكي بما فيه من أخطاء الطِّباعة والتنسيق والترقيم، وما فيه من أخطاء الضبط بالشكل أحياناً، وإهماله، في كثير من الأحيان، مع شِدّة حاجة القارئ إليه، كقوله: (وفي أساس البلاغة مدينة شرفاء ومدائن شرف أي ذوات شرف)؛ فإنّ القارئ لا يعرف الضبط الصحيح لكلمة (شرف) التي تكرّرت مرّتين في هذه العبارة حتّى يرجع إلى أساس البلاغة فيجد العبارة فيه: (مدينةٌ شَرْفاء ومدائنُ شُرَفٌ أي ذواتُ شُرَف). يُنظر: الزمخشري، جار الله محمود بن عمر: **أساس البلاغة**، تحقيق: محمّد باسل عيون السود، ج1، ط1، بيروت: دار الكتب العلميّة، 1998، 503).

(75) معجم الأخطاء الشائعة، 129. وهذا النصّ في أصله لمصطفى جواد (قل ولا تقل، 1/ 23) وقد نقل الخويسكي منه بعض المفردات ولم يُشر إليه.

(76) يبدو أنّ المؤلّف قد نقل هذه العبارة من كتاب (قل ولا تقل، 1/ 23)، ولكنّه أهملَ، كعادته مع علامات الترقيم، علامةَ الاستفهام التي وضعها مصطفى جواد في آخر العبارة.

(77) يُنظر: كبوات اليراع، 153– 154.

(78) كبوات اليراع، 1/ 154–155.

(79) في الأصل عند العدنانيّ (معجم الأخطاء الشائعة، 259): (يَهُمُّهُ)، وهو الصواب.

(80) فتاوى لغويّة، 62.

(81) معجم الأخطاء الشائعة، 259.

(82) يُنظر الحاشيتان رقم (1) ورقم (3) من كتاب فتاوى لغويّة، ص37 (التي نقلنا النصّ منها)، كيف ملأ الحاشيتين بكلام لأبي تراب، نقله من المتن وجعله في الحاشية بدون إشارة إلى صاحبه. كما وضع في الحاشية رقم (3) (معجم الأخطاء الشائعة، 129) وليس لهذا المعجم أيّة صلة بما كان يتحدّث عنه أو يشير إليه.

(83) يُنظر: فتاوى لغويّة، 22 و 32.

(84) يُنظر: فتاوى لغويّة، 19، الحاشية رقم (2)، حيث قال: (يُنظر: الكشاف للزمخشري)؛ لأنّ أبا تراب الظاهريّ (كبوات اليراع، 1/ 355) قال في هذا الموضع: (ذكره صاحب الكشّاف).

(85) للمزيد من ذلك، وعلى سبيل التمثيل لا الحصر، يُنظر في فتاوى لغويّة:
– مادة (أُسقِط في يده) ص30–33، فكلّها مسروق من كبوات اليراع، 1/ 306–311 بدون أيّة إشارة إليه، ومن معجم الأخطاء الشائعة، 120 مع إشارةٍ مُضلِّلة بأنّ العدنانيّ هو المُخطِّئ.
-مادة (الاشتراك) ص 39–40، فهي مسروقة من معجم الأخطاء الشائعة، 129–130 مع إشارة تدليسيّة.
- مادة (صمد) ص 41 – 49، فكلُّها مسروقة من معجم الأخطاء الشائعة، 142– 144.

(86) حدَثَ أنّ بعض اللغويّين ذهب يلتمس المخارج اللغويّة لبعض الاستعمالات المُخطَّأة، في حين أنّ أصحاب هذه الاستعمالات أكّدوا أنّهم لم يقصدوا إليها، وإنّما هي من أخطاء الطِّباعة. ينظر للتمثيل على اختلاف اللغويّين والتماس المخارج ما أثبته نهاد الموسى وناقشه في: الموسى، نهاد: **اللغة العربيّة وأبناؤها**، ط2، عمّان: مكتبة وسام، 1990، 87–109.

(87) يُنظر: الآلوسي، محمود: **كشف الطرّة عن الغرّة**، 1301هـ، (مخطوط)، ص27–28).

(88) دأبُ الخويسكي النقلُ من الآخرين، ما قالوه وما احتجّوا به، وقد احتج العدنانيّ في (معجم الأخطاء الشائعة، 271) بالنصّ الذي أوردناه في الحاشية السابقة، فأورده الخويسكي في (فتاوى لغويّة، 64)، على عادته، كأنّه هو الذي وقع على النصّ، مع أنّه قد ناقشه بعبارات العدنانيّ نفسِها.

(89) نحو وعي لغويّ، 185.

(90) يُنظر: فتاوى لغويّة، الصفحات: 9، 22، 49، 65.

(91) يُنظر: لغويّات، 14. وأخطاء اللغة العربيّة المعاصرة عند الكتّاب والإذاعيين، 186.

(92) فتاوى لغويّة، 5. ويُنظر: ص6 من الكتاب نفسه.

(93) يُنظر: معجم الأخطاء الشائعة، 214، وأخطاء اللغة العربيّة المعاصرة، 172، ونصر، نسيم: **أخطاء ألفناها**، ط1، بيروت: دار العلم للملايين 1994، ، 12.

(94) فتاوى لغويّة، 17، حاشية رقم (1). ويُنظر أيضاً: ص14، وص 44.

(95) يُنظر في تخطئة هذا الاستعمال: داغر، أسعد: تذكرة الكاتب، مصر: المطبعة العصريّة، 1933، 53. ومعجم الأخطاء الشائعة، 252. وأمّا محمّد علي النجّار فقد بيّنَ في كتابه (لغويّات، 95) أنّ تقديم التوكيد على المؤكَّد قد ورد في لغة من يُعتَدّ بهم من العلماء كسيبويه في قوله: "وإذا أضفتَ إلى شاة قلتَ: شاهيّ، تردّ ما هو من نفس الحرف وهو الهاء"، يُنظر: سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر: **الكتاب**، تحقيق: عبد السلام هارون، ج3، بيروت: عالم الكتب، 367. وكابن جنّي في قوله: " وهي متعلّقةٌ بنفسِ تباً" أي: بتبّاً نفسِها. يُنظر: ابن جنّي، أبو الفتح عثمان: **الخصائص**، تحقيق: محمّد عليِ النجّار، ج1، المكتبة العلميّة، طبعة مصوّرة عن طبعة دار الكتب المصريّة، 1952، 287. ثمّ قال النجّار: وحسبك هذا في تصحيح الأسلوب.

(96) فتاوى لغويّة، 17، حاشية رقم (1).

(97) فتاوى لغويّة، 30، حاشية رقم (3).

(98) فتاوى لغويّة، 20.

(99) فتاوى لغويّة، 25.

(100) فتاوى لغويّة، 56.

(101) فتاوى لغويّة، 32.

(102) معجم الأخطاء الشائعة، 120.

(103) فتاوى لغويّة، 33. والذي حملني على أن أضع هذا الخطأ في الأخطاء اللغويّة، وعلى ألّا أعُدّه من أخطاء الطِّباعة فأهمله، هو أنّني ألحظ بين حينٍ وآخَر وقوعَ بعض طلبة الجامعات في هذا الخطأ عند الكتابة.

(104) فتاوى لغويّة، 33.

(105) فتاوى لغويّة، 60.

(106) فتاوى لغويّة، 42.

(107) فتاوى لغويّة، 42.

(108) معجم الأخطاء الشائعة، 142.

(109) فتاوى لغويّة، 44.

(110) معجم الأخطاء الشائعة، 143.

(111) إهمال رسم الهمزة شائع عنده، يُنظر للتمثيل: فتاوى لغويّة، 47 و 65.

(112) فتاوى لغويّة، 63.

(113) الدِّينَوَريّ، عبد الله بن مسلم بن قُتيبة: **أدب الكاتب**، تحقيق: محمّد محيي الدين عبدالحميد، بيروت: دار المعرفة، د.ت، ص185.

(114) معجم الأخطاء الشائعة، 271.

(115) يُنظر: فتاوى لغويّة46، و 51.

(116) فتاوى لغويّة، 24.

(117) يُنظر: معجم الأخطاء الشائعة، 38.

(118) معجم الأخطاء الشائعة، 38.

(119) فتاوى لغويّة، 26.

(120) معجم الأخطاء الشائعة، 166.

(121) الاستدراك على كتاب قل ولا تقل، 18–22.

(122) كبوات اليراع، 1/ 229.

(123) قل ولا تقل، 1/ 44.

(124) فتاوى لغويّة، 54.

(125) يُنظر: تذكرة الكاتب، 63.

(126) كبوات اليراع، 1/ 229.

(127) لم يحذف ياء الاسم المنقوص، وقد أشرنا إلى ذلك في الأخطاء اللغويّة. والذي أوقع المؤلِّف في هذا الخطأ، وفي الخطأ العلميّ الذي نحن بصدد الحديث عنه، أنّ هذه العبارة من صياغته هو؛ فلم تُنقل من العدنانيّ.

(128) فتاوى لغويّة، 60.

(129) معجم الأخطاء الشائعة، 244.

(130) حسن، عبّاس: **النحو الوافي**، ج4، ط3، مصر: دار المعارف، 654– 655، والنصّ عنده: "والحقُّ أنّ صيغة (فاعل) تُجمَع قياساً على (فواعل)، سواءٌ أكانت صيغةُ (فاعل) صفةً للمذكّر العاقل أم غير العاقل؛ لكنّ مراعاة الشرط أفضل لأنّه الأكثر، أمّا من لا يراعيه فلا يُحكَم عليه بالتخطئة، وإنّما يُحكَم عليه بترك الأفضل إلى ما هو مُباح، وإن كان دونَه في القوّة".

(131) فتاوى لغويّة، 60.

(132) معجم الأخطاء الشائعة، 244.

(133) فتاوى لغويّة، 60.

(134) معجم الأخطاء الشائعة، 244.

(135) فتاوى لغويّة، 53.

(136) معجم الأخطاء الشائعة، 165.

(137) فتاوى لغويّة، 22، حاشية رقم (1).

(138) يُنظر مثل هذا: فتاوى لغويّة، 19، حاشية رقم (1)، إذ أشار المؤلّف إلى ص 24 من كبوات اليراع، وليس في هذه الصفحة شيء ممّا أشار إليه، وإنّما هو في ج1/ ص355 من كبوات اليراع.

(139) يُنظر: فتاوى لغويّة، 34، حاشية رقم (3).

(140) يُنظر: فتاوى لغويّة، 24، حاشية رقم (1). والصواب هو (ص38).

(141) يُنظر: فتاوى لغويّة، 37 كيف كتب في المتن: قال الشاعر:

أتى الندى فلا يقرب مجلسي وأقود للشرف الرفيع حماري

وكتب في الحاشية رقم (3): معجم الأخطاء الشائعة، ص129. ولم أجد البيت في هذه الصفحة أو في غيرها من معجم العدنانيّ.

(142) يُنظر: فتاوى لغويّة، 53؛ إذ وضع رقم (1) عند (مدّ القاموس)، ووضع رقم (2) عند كتاب الخصائص. بينما وضع في الحاشية ثلاثة أرقام على النحو الآتي: (1) المصباح المنير (2) مدّ القاموس (3) المعجم الوسيط.

(143) ورد عند الأصفهانيّ، أبي القاسم حسين بن محمّد الراغب: محاضرات الأدباء ومحاورات الشعراء والبُلَغاء، ج1، بيروت: دار مكتبة الحياة، د.ت، ص106): إنّ كَيْسان يمسخ على لسانه العلمَ ثلاثَ مرّات؛ فإنّه يكتب في ألواحه خِلافَ ما يسمع، وينقل من ألواحه إلى الدفتر خِلافَ ما يكتب، ثمّ يقرأ من الدّفتر خلاف ما يكتب. قال شاعر:

ولم يسمع النحوَ لكنّه قرا منه شيئاً وقد صحَّفَهْ

(144) فتاوى لغويّة، 5.

* * *

ملخصات البحوث المنشورة بالإنجليزية